

البيئة والتنمية

(مشاكل بيئية.. أولويات وطنية.. حلول مجتمعية)

Tuesday 1 March 2005

No (15)

ملحق شهري يصدر عن مركز العمل التنموي - معاً

الثلاثاء ١ آذار ٢٠٠٥ العدد (١٥)



اختصاصيون بيئيون: ضرورة استحداث مساق جامعي إجباري في التربية البيئية (ص ٦)

رغم إعاقبة الإحتلال عملها: المنظمات البيئية تسجل قصص نجاح.. (ص ٨)

في هذا العدد أيضًا:

- | | |
|------|--|
| ص ٢ | التربية البيئية بين "التلقينية" و"التغیرية" |
| ص ٣ | تراث بيئيّ وطفولة وأحلام خضراء أيضاً... |
| ص ٣ | مرج صانور بين نعمة الله ولعنة الدراسات والوعود |
| ص ٤ | نحو رؤية استراتيجية للتوعية والتعليم البيئيين |
| ص ٤ | تجميل شوارع الحي |
| ص ٤ | ماذا نستطيع أن نقدم للبيئة |
| ص ٤ | البيئة تناشد |
| ص ٥ | الانتخابات والممتلكات العامة |
| ص ١١ | التواصل مع القراء |
| ص ١٢ | أخبار البيئة والتنمية |



الأندية البيئية في غزة... خلق جيل واع بيئياً (ص ٥)

برنامـج الأـمم المـتحـدة الإنـمائـي



مـرفـق الـبيـئة الـعـالـمـيـة
برـنـامـج النـحـ الصـفـيـرة



مرـكـز الـعـلـمـ التـنـمـيـيـ، مـعاـ





لّة/ لدّة ٩٢ جازى

بهذا الفريق الذي يمكنه أن يعمل ويقسم العمل بطريقة جيدة بعد الاتفاق على خطة عمل مناسبة، وبالتالي يصم المنهج الذي لو أصبح مقرراً فيمكن أن يتم اتباعه تدريجياً. وحتى إتمام مثل هذا المقرر، قد تأخذ بعض الجامعات بتوصيتنا وتحمل بها. وأعتقد، بإمكاننا كجامعيين وأكاديميين وزارات وغيرها مؤمنين بهذه الفكرة، أن نبدأ بكتوين فريق عمل ونقدم للطلاب في الجامعات التي تدرس المنسق، بل وعرضه في السوق للناس عامة، عندها، أعتقد، سيصبح هذا المقرر متبعاً على مستوى كل الجامعات الفلسطينية.

عزمي بلاونة: أنا أدرس المقرر البيئي في جامعة القدس المفتوحة، إلا أن الطالب لا يكتسب من الناحية العملية.

في نهاية المقرر الذي يستغرق ساعتين جامعيتين، أية مهارات

لتربية بيئية يمعنها الصريح، وذلك لأن المقرر يركز على العلوم والماهير البيئية وهو يخلو من التطبيقات العملية الذي

يكسب المتعلمين المهارات. ونحن نتعانى في مدارسنا من نوعية المعلمين. ففي بداية العام الدراسي، حين نبدأ في توزيع البرنامج نجد أن المعلمين يحاولون الابتعاد عن مادة التربية

السكنية التي تتضمن بعض الماهير البيئية، خاصة إذا لم تكن ضمن اختصاصهم. كذلك الأمر في موضوع الصحة والبيئة

التي تتضمن مفاهيم بيئية يحاول المعلمون الابتعاد عنها، لأنهم لم يدرسواها أصلاً في الجامعة أو غيره. وهنا يجب أن نفرق

بين مفهومين: التربية البيئية والعلوم البيئية. ساق التربية

البيئية في الجامعة المفتوحة يركز على الماهير البيئية والتلوث والتوازن والعوامل المؤثرة في البيئة وعلى أساليب بروز

المشكلات، بمعنى لا توجد عملية إكساب الفرد للماهير والمهارات ليتعامل من خلالها في المستقبل. لهذا، اقترح إدخال التربية

البيئية كمتطلب إيجاري في الجامعات الفلسطينية، بحيث يكون لجميع المعلمين خريجي الجامعات مفاهيم بيئية، وهي

ضرورية تفرضها المشكلات البيئية المعاصرة في فلسطين. كما

لا بد من عمل برنامج للتربية البيئية للجامعات الفلسطينية، علماً أن أهداف برنامج التربية تختلف من مجتمع لأخر. وأقترح

أن يشمل البرنامج أهداف وخطط للمحتوى، فضلاً عن إعداد

وحدات دراسية يتم تجربتها على عينة من الطلاب من قبل

مختصين وخبراء ونطروبيين. وبتناول هذا البرنامج الجهد

العاملي الحديثة في مجال التربية البيئية، فضلاً عن المشكلات

البيئية التي تعانى منها فلسطين. فالعديد من الكتب لا تتناول

الاحتلال على سبيل المثال.

حافظ شاهين: بالتزامن مع العمل على وضع المنهج،

يمكن أن تصدر سلطة جودة البيئة كتاباً للتعليم العالي

يتضمن الفكرة المطروحة، ومن كل ما في مؤسسته يصدر كتاباً سلطة التخطيط والمناهج، يشير إلى هذه الندوة

ويوضح الفكرة، وبالتالي تناول العناوين المنشورة. فيمكننا، من

الناحية العملية صياغة شيء في هذا الإطار، فبدأ بالإجراء

الرسمي، إضافة للإجراءات العملية.

عزمي بلاونة: يوجد إجماع على تشكيل فريق عمل تطوعي من

المشاركون في الندوة، يعمل على حمل هذه الفكرة وتطورها

باتجاه بلوغه منهاج تربية بيئية موحد في جميع الجامعات

الفلسطينية. ولا بد من بحث أعضاء الفريق وأية عمله.

التوصيات

أولاً: أجمع المشاركون على أهمية التربية البيئية وتطوير مساق موحد وإيجاري في الجامعات الفلسطينية، مدته ثلاث ساعات، يتناول محاور أساسية في التربية البيئية ويخدم الأهداف التي نوقشت في الندوة.

ثانياً: أخذ النشاطات الالزمة لحماية البيئة بالاعتبار عند التخطيط لبرامج خدمة المجتمع في الجامعة، وبالتالي توجيه مساق خدمة المجتمع لخدمة حماية البيئة.

ثالثاً: تشكيل فريق عمل تطوعي لتنفيذ الأهداف التي تم التوصل إليها في هذه الندوة، وتتمثل مهمات الفريق التطوعي بما يلي:

١. حصر محتوى المناهج.

٢. توضيح الجدوى الحقيقة لطرح مساق التربية

البيئية.

٣. تحديد فلسفة وأهداف المنسق.

٤. تحديد محتوى المناهج.

رابعاً: يعد المشاركون في الندوة بمثابة فريق العمل لمتابعة تنفيذ التوصيات، ويفتحون الباب مفتوحاً لأنضم مزيد من المهتمين والمختصين إلى الفريق.

خامساً: ضرورة ضم جامعات غزّة إلى العمل المستقبلي لتطوير المناهج.

لهذا المنسق لفترة قصيرة، ما تحدث عنه عصام من ناحية استجابة الطلاب وتقبلهم بشكل ممتاز لهذا المنسق. وبسبب حدوث تغييرات في الخطة لم يستمر هذا المنسق، فاستحدث مساق باسم البيئة في فلسطين. وباعتقادي سيتحقق هذا المساق الهدف وسيحبه الطلاب سواء كانوا من الشريعة أو الأدب أو أي كلية أخرى، إذا علّج المنسق جيداً وأعطي بالطريقة التي تحقق الهدف دون الوصول إلى المرحلة التخصصية في بعض الجوانب. وقد شارك في حينه في المساق الذي درسته طلاب من الهندسة والشريعة وغيرهم، وكانتأشعر انهم راضون جداً وكان لديهم رائعاً، وكتبوا أوراقاً بحثية مميزة. فلو توفرت فرصة لدمج ما يسمى خدمة المجتمع مع هذا المنسق، فكان سيحقق المنسق أمراً رائعاً. لذا، تستحق هذه التجربة السير بها.

علي خليل حمد: التركيز في التربية البيئية يجب أن يكون على المشكلات وحلها، وذلك أكثر من التركيز على القضايا التخصصية البحتة. فالامر يحتاج إلى التمييز بين التربية البيئية والعلوم البيئية التخصصية. وطالباً لم يتعدوا على هذا النطء من التفكير، مناقشة المشكلات والقضايا الخلافية وحلها.

عصام الخطيب: إذا كان محتوى المادة مشجع، مع إعطاء مثلاً واقعية من فلسطين، يمكن أن يشجع الطلاب على الدراسة. ومن خلال دراسة تجارب الجامعات المختلفة، يمكننا الخروج بصيغة شبه مشتركة بين جميع الجامعات، كي تكون مادة التربية البيئية محبذة وغير منفرة.

سعد زمو: قبل الخوض في التفصيل، لا بد من تحديد الاحتياجات المنهجية لهذا البرنامج والمواد التي يفترض أن يتناولها المساق والأليات المتصلة بالتعامل مع الجامعة التي ستقرر هذه البرامج. ولنضع حالياً آليات لتطبيق قناعتنا.

جميل الطور: بصراحة، جميعنا، كمopsisات،

نواجه مشكلة تتعلق بصنع القرار. هل لدى صناع القرار

الاستعداد لتقبل هذه الأفكار؟ الأمر الذي يحتاج إلى جهد

خاص في هذا الاتجاه. المسألة الأخرى تتعلق بتشكيل جسم

أو إطار مشترك من مختلف المؤسسات، يكون ملائماً بقرار

رسمي لإعداد هذا المنهج، بحيث يشارك في هذا الجسم خبراء

وفنيين وأكاديميين وغيرهم. فنحن هنا، إجمالاً، يفترض أن

نصرد رسالة توجه إلى الجامعات والوزارات المعنية، بهدف

الحصول على ضوء الأخضر. ومن ثم سنتيم إقرار جسم متعدد

ومتكملاً وخلق ليقوم بهذه العملية، كي لا تكررتجاري أو

مناهج قائمة، بل تأتي بشيء جديد ومفيد ومثير للطالب.

زياد قنام: قبل التعجل واتخاذ الخطوة السريعة بتبني

مناهج للتربية البيئية في الجامعات، يجب أن ننتبه جيداً

لكلام الدكتور قاسم الواضح، وأعتقد أن علينا البدء بدراسة

مسحية أو لا نثرى مدى تقبل الطلبة للتربية البيئية، وأساساً خارجي

العضوية كأحد أساليب الزراعات البيئية، لم يكن أحد بينهم

يعرف شيئاً عن الزراعة العضوية أو الزراعات البيئية. إذن،

ما هي إمكانية أن يتضمن المناهج في كل تخصص، الهندسة

المدنية مثلاً، جانبها ذات صلة بالهندسة المدنية والتربية

والبيئة، وأن يكون ذلك في صلب التخصص. جامعة القدس تدرس طب،

فلماذا لا يتم ربط الطب بالبيئة، أو تضمين المناهج مواد ذات

صلة بالبيئة. هكذا يمكن خلق الحافز لدى الطالب لدراسة هذا

الموضوع، حيث يصبح الموضوع في صلب تخصصه.

زياد قنام: قبل التوجه واتخاذ الخطوة السريعة بتبني

مناهج للتربية البيئية في الجامعات، يجب أن ننتبه جيداً

لإنجليزية يقول ماذا درسني بيئياً؟ وماذا سأفعل بالبيئة

بعد تخرجي؟ بمعنى أن الطالب كان يرفض بشدة أي شيء

خارج تخصصه، بمعنى أن الطالب يرى نفسه ضيق الأفق ولا يريد

أن يوسّع مداركه. ولم يفكر أحد بالطريقة التي تغير بها

حالياً، علماً أن ما يهم الطالب في هذه المساقات الحصول

على علامة التي هي سبب مجده إلى الجامعة. عندما

يشعر أن مساقاً معيناً يحوّي معلومات كثيرة فيعد إلى

التفتيش عن مساق آخر. إلا أنه مجرّد دراسة المساق

الإلزامي، وإنما مع تطوير هذا المساق، وعلى الأقل في جامعة

القدس، حيث سنبحث هذا الموضوع خلال الفصل الحالي

بشكل رسمي مع الجامعة، بحيث يحتوي على ما سمعته

في هذه الندوة وما تحتاجه لوعية الطلبة، كي يزداد

اهتمامهم في البيئة. وهذا الوضع مقبول جداً في مستوى

كلية العلوم وكلية الهندسة وكلية الطب، حيث يتقبل

الطلاب في الكليات العلمية هذا الأمر بشكل جيد. وفي حينه

كنت أدرس هذا المساق على مستويات مختلفة مثل طلاب

الحقوق والمهن الصحية والعلوم والأداب. والمشكلة التي

لم يتطرق لها أحد هي، هل الطالب في الجامعات يقبلها

التعليم البيئي فكرة، أم أنه يرفضونها؟ وسنجد في هذا

الموضوع صعوبة كبيرة في تنفيذ مثل هذه المساقات، إلا إذا

كانت إيجابية. فلو كان المساق اختيارياً لن يأتي أحد إليه

سوى قلة من المهتمين من كليات معينة وبأعداد معينة. وأنا

أتحدث هنا عن مساق عام أو ثقافي، ولا أتحدث عن مساقات

دائرة علوم الأرض والبيئة، حيث يأتينا طلاب متخصصين من

كلية العلوم ليدرسوا مساقاً "دخل إلى العلوم البيئية"

دون آلية مشكلة. المهم هنا هل طلبة الكليات الأدبية مثلاً أو

عامة طلبة الجامعة يتقابلون مساقاً إيجاري في البيئة؟ أهل

من زملائهم في سائر الجامعات إن تقبلوا هذا المساق، إلا إذا

الإيجاري، وأعتقد أن ساعتين غير كافية لهذا المساق، بل

لو امتد لثلاث ساعات. وبخصوص محتوى المساق، يمكننا

تشكيل لجنة تبحث في محتوى المساق وتصنع وصف

مساق تجريبي، حيث يمكن لكل جامعة أن تطوره حسب

احتياجاتها. لكن لا بد من اتفاق على جوهرأساسي للمساق

يتم تطبيقه في كل الجامعات، بما يعم الفائدة.

و فيما يتعلق بمساحة من يدرس التربية البيئية في

المدارس، والتي أثارها بعض الزملاء، حيث أن من يدرس

المواد التي تأتي ضمن العلوم العامة هم أساتذة العلوم،

حيث نجد نبذات عن البيئة والجيولوجيا وما شابه، علماً

سوى ما يقرأه من الكتاب المدرسي، وبالتالي لا يعرف أكثر

من ذلك. لذا، يا حبذا لو يتم إدخال مثل هذه المساقات.

عمر زمو: نحن لدينا مشكلة على مستوى التعليم،

وتمثل في أن الطالب لا يستطيع أن يحدد ما يريد بالضبط، لذلك نجد دائماً أن التخطيط للتعليم يكون من أعلى، حيث أن طلابنا غير مؤهلين لاختيار ما يريدونه. كما أن مسألة التنوع في الخلفية، وخاصة في برامج البيئة أمر ضروري. فلا يستطيع القول أتنى سابق لبرنامج معين في تخصصي هذا طلاب منخلفية واحدة. خاصة أن التنوع يثير النقاش.

علي خليل حمد: التركيز في التربية البيئية يجب أن يكون على المشكلات وحلها، وذلك أكثر من التركيز على القضايا التخصصية البحتة. على القضايا التي درسته طلاب سواء كانوا من الهندسة والشريعة أو الآداب أو أي كلية أخرى، إذا علّج المنسق جيداً وأعطي بالطريقة التي تحقق الهدف دون الوصول إلى المرحلة التخصصية.

عصام الخطيب: إذا كان محتوى المادة مشجع، مع إعطاء مثلاً واقعية من فلسطين، يمكن أن يشجع الطلاب على الدراسة. ومن خلال دراسة تجارب الجامعات المختلفة، يمكننا الخروج بصيغة شبه مشتركة بين جميع الجامعات، كي تكون مادة التربية البيئية محبذة وغير منفرة.

سعد زمو: حديقة القيد / مدارس الفرنج: ساضرب مثلاً صغيراً عن الزراعة، حيث يوجد لدينا كليات زراعة، فلنأخذ لا يكون مساقات في الزراعات البيئية؟ وفي إحدى ورشات الزراعة العضوية للخريجي الزراعي الزراعي تحت مسمى "طبيعة بيئية فلسطين" وهو يدرس في الجامعة منذ عام ١٩٩٦ وقد عمل على تدريسه بين العامين ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، ومستوى هذا المساق يقارب، أكثر أو أقل، ما نتحدث عنه حالياً. وهو يحتوي على عناصر البيئة، بشكل عام، ويتم التركيز على فلسطين. لكن ما ينقص هذا المساق هو التوعية والمعلومة، مثلاً المياه في فلسطين، المياه الجوفية والمياه السطحية وكيفياتها وتوزيعها واتجاه جريانها، والتنوع الحيوي النباتي أو الحيوياني في فلسطين. بالإضافة إلى الاتجاهات والمهارات التي تجعلوا كل الطلاب

مثل هذه المساقات، حيث أن الطالب الذي تختاره مادة التربية البيئية يقتضي بفهمها، بمعنى أن الطالب يرى نفسها بشدة أي شيء خارج تخصصه، بمعنى أن الطالب يرى نفسه ضيق الأفق ولا يريد أن يوسّع مداركه. ولم يفكر أحد بالطريقة التي تغير بها حالياً، علماً أن ما يهم الطالب في هذه المساقات الحصول على علامة التي هي سبب مجده إلى الجامعة. عندما يشعر أن مساقاً معيناً يحوّي معلومات كثيرة فيعد

التعليم البيئي خطوة أولى للحد من الانتهاكات

سمر خالد / غزة
خاص بملحق البيئة والتنمية

الأندية البيئية في غزة... خلق جيل واع بيئياً



نشيطة الأندية البيئية في خانيونس ورفح.

بأسلوب إبداعي ومميز ومتفهم لعناصر البيئة وأهمية المحافظة عليها، تعمل على ترسیخ مفاهيم تربية، وبالتالي سوف تصبح قيمة مجتمعية تمارس يومياً بشكل حضاري وآمناً لحماية الإنسان والبيئة بشكل جيد. ومن أهم نشاطات الجمعية دراسة المشكلات البيئية المحيطة بالبيئة المدرسية، الرحلات والزيارات الميدانية (السياحة البيئية) للمناطق الأثرية والطبيعية في فلسطين، وترشيد الاستهلاك (المياه، الغذاء، الطاقة والموارد الطبيعية) ومراقبة دراسة وتحجيم الطيور بالاسلوب العلمي والبحثي الميداني. إضافة إلى دراسة الحياة البرية من حيوانات ونباتات وطيور، وبالتالي الحفاظ عليها وعلى الطبيعة بشكل عام.

ودعت الجمعية جميع الطلبة للمشاركة في إحدى هذه الأندية والمحافظة على البيئة والطبيعة، حفاظاً على سلامه أطفالنا وأبنائنا.

ولنا كلمة

ومن منبر البيئة والتنمية نوجه رسالة إلى كل مواطن فلسطيني أن يعمل جاهداً من أجل المحافظة على بيئته لسلامته وسلامة ابنائه وسلامة الوطن كله، ولنرفع سوياً شعار المحافظة على البيئة الفلسطينية ومحاربة كافة الانتهاكات الحاصنة والمستمرة. وندعو كافة المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة إلى تكوين شبكة من المهتمين من أجل التخطيط للحفاظ على البيئة ونشر الوعي البيئي بصورة سليمة وتطبيق ما يتم نشره.

على ارتباطه بالبيئة، وعلى إدراك ما يترتب على اختلال توازن تلك العلاقات من نتائج وخيمة على مصير الإنسان تكون الطلبة هم "ورثة عالم الغد والمستقبل".

استخدام الوسائل البيئية

وقالت الجمعية أن الأندية تتكون من مجموعة من الطلبة والمعلمين يعملون معاً بهدف زيادة الوعي البيئي بالقيم الاقتصادية والعلمية والثقافية والجمالية للبيئة الطبيعية حولهم.

وأكملت الجمعية أنه ما من سبيل صحيح لإعداد الإيجابيات القيادية إعداداً بيئياً إلا من خلال زيادة الوعي البيئي باستخدام كافة الوسائل التربوية والإعلامية المتخصصة، ولدور الطلبة الهام في عملية نشر الوعي البيئي أنشأت أندية حماية الطبيعة تحت مسميات متعددة مثل: المدرسة صديقة البيئة، النادي البيئي، نادي أصدقاء البيئة، نادي حماية الطبيعة، نادي مراقبة الطيور.

وأشارت الجمعية إلى الحاجة لتفعيل مفاهيم ومبادئ وأهداف التربية البيئية الحديثة بشكل خاص، ومفاهيم حماية الطبيعة والتتنوع الحيوي والحياة البرية بشكل عام، والتي بدأت تطبق في ملابس المدارس العالمية، والتي لا تزال في مدها في فلسطين. ولكن البيئة الفلسطينية أيضاً تتعرض لمخاطر كبيرة أصبح من الضوري تفعيل دور الطالب في الحفاظ على بيئته من خلال إنشاء هذا النادي.

مفاهيم تربية

وأوضحت الجمعية أن ممارسة النشاطات البيئية

ومن جانبه قال المهندس مغيد البنا مسؤول الأندية البيئية أبرز الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان البيئية: مصادر الصناعية الصناعية الإسرائيلية، المناطق والقواعد العسكرية ونشاطاتها المكثفة، تدمير الغابات واقتلاع الأشجار، نقل المصانع الإسرائيلية إلى داخل حدود الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا يشكل انتهاكاً صارخاً لعظم مواد ميقات جنف الذي رفضت إسرائيل تطبيقه على الأرض الفلسطينية المحتلة.

أما بالنسبة للمصاعب الداخلية فتتأخر في: تلوث ونقص مياه الشرب السليمة نتيجة استهلاك إسرائيل لأكثر من ٨٥٪ من المياه الفلسطينية من الخزانات المائية الجوفية للضفة الغربية إضافة إلى التلوث الجوي الناتج عن التوسع في النشاطات الصناعية مقارنة مع المساحة المتوفرة، وتلوث الماء والتربيه، وضعف تصميم شبكات المياه العادمة المنزليه والصناعية، والنفايات الزراعية والطبية والصناعية وموقع مبانيها.

الأندية البيئية

وأكمل انه ومن هذا المنطلق جاءت فكرة إنشاء الأندية البيئية التي حلت رسالة توعية بهدف خلق جيل واعي بيئياً قادر على المحافظة على بيئته مما أشتقت عليه المصاعب والظروف، إضافة إلى امطالبة بتطبيق قانون البيئة من أجل حماية البيئة الفلسطينية التي ما زالت تشن لما تحت وطأة الانتهاكات، مطالباً وزارة التربية والتعليم بأن يكون هناك منهاجاً خاصاً حول البيئة الفلسطينية يتم تدريسه في كافة المراحل التعليمية، وداعياً إلى المزيد من الدراسات والابحاث حول أهمية الوعي البيئي في المناطق الفلسطينية.

ونوه البنا إلى الحاجة للمشاريع الهدف إلى تحقيق الوعي البيئي وإن تكون هناك برامج ومشاريع طويلة الأمد من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو المساعدة بخلق بيئة سليمة، مشيراً إلى أن الانتهاكات البيئية تشمل كافة المناحي، ومن لهم معرفة أنه يوجد بين الناس والبيئة الطبيعية علاقة متداخلة وغير منفصلة.

وقال إن التعليم البيئي يهدف إلى احترام حقوق الإنسان وهو بمثابة احترام البيئة الطبيعية، إذ لا يستطع الفلسطينيون وحدهم دعم حقوق الإنسان البيئي، بينما تستمر إسرائيل في سياساتها الحالية.

الحياة البرية

وحرصاً من جمعية الحياة البرية في فلسطين، فقد أنشأت شبكة الأندية الدراسية لحماية الطبيعة في فلسطين لدورها الرائد في نشر مفاهيم حماية الطبيعة بين قطاعات الطلبة في كل موقع فلسطيني.

وقالت الجمعية إن نادي حماية الطبيعة في المدرسة يهدف إلى إعانة الطلبة على تفهم موقع الإنسان في إطاره

التعليم البيئي شعار رفعته العديد من المؤسسات في المناطق الفلسطينية من أجل التهوض بواقع البيئة الفلسطينية، سواء من الاحتلال الإسرائيلي بصورة مباشرة أو من المواطن الفلسطيني الذي يساهم بتلك الانتهاكات البيئية دون وعي منه بذلك. ورغم تعدد المؤسسات ذات العلاقة والبرامج التي تم تنفيذها تجاه الوعي البيئي إلا أن البيئة الفلسطينية ما زالت تفتقر تحت وطأة تلك الانتهاكات المتواصلة دون هوادة.

وباتت الانتهاكات ماثلة أمام الجميع في كل مكان تطا به أقداماً، جراء غياب حملات التوعية الداعية إلى توسيع المواطن الفلسطيني بأهمية الحفاظ على البيئة سليمة خاصة من أجل حياة سليمة.

"البيئة والتنمية" تسلط الضوء على أهمية التعليم البيئي في المناطق الفلسطينية ودوره في الحد من الأخطاء التي يقع بها المواطن الفلسطيني وتدري إلى حدوث انتهاكات كبيرة.

منسق جمعية تنمية الشباب والعمل الطوعي م. شكري سلامه في جمعية التنمية الزراعية، فرع الجنوب، قال في حديث خاص للبيئة والتنمية أن البيئة الفلسطينية هي الضفة الغربية وقطاع غزة تعاني من انتهاكات جسيمة ومتواصلة ويشكل ذلك إهاراً وتلويناً للمصادر الطبيعية، بالإضافة للنمو السكاني المستمر، والإهمال والتتجاهل المستمر لقضايا البيئة طيلة سنين الاحتلال الذي يعد السبب الرئيسي في كثير من كوارث البيئة وتدني المستوى النوعي للمياه وصحة البيئة، وأنه يشكل حاجزاً أمام التطور الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني.

وقال أن مازيد من حدة المشكلة الإغلاقات الإسرائيلية المتكررة لمناطق الضفة والقطاع، فهي تسبب قطع وتعطيل النشاط الاقتصادي والسكاني، وتتشكل أدوات الفعل والبناء، الأمر الذي يزيد من مشاكل التلوث في كل مدينة وقرية.

التحكم في التلوث الصناعي

وأشار سلامه إلى أن القطاع الصناعي يرتبط بمجموعة من القضايا البيئية، كتلوث مصادر المياه واستنزاف المصادر الطبيعية، وخاصة في مجال السواحل والشواطئ البحرية نتيجة لصرف المياه العادمة الناتجة عن الصناعة، ما يؤدي إلى تشويه البيئة المحاذية. وشدد على أهمية تطبيق خطة العمل البيئية الوطنية والدور المؤسسي، بينما تستمر إسرائيل في إطار المخطط الاستراتيجي التنموي الوطني، وهو ما يتطلب بناء سياسة واضحة، وتوفير الإمكانيات المالية المطلوبة.

إن البرنامج البيئي بعناصره المختلفة يمكن وضعه ضمن إطار خطة التنمية الفلسطينية الشاملة، حيث تتكامل هذه العناصر ويزداد مكانها في إطار القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا بالضرورة يتطلب سياسات تنفيذية، لأن أي جهد في أي من القطاعات، يمكن أن ينعكس بالسلب أو الإيجاب على كافة قطاعات التنمية.

حالة مميزة

وأشار إلى أن فلسطين تمتلك حالة مميزة لطبيعة العلاقة العضوية بين التدهور البيئي والصراع السياسي، ما يجعل دون قدرتها على تنظيم استخدام الأرض فوق مساحة متصلة من الأنظمة البيئية. وقد نتج عن ذلك مشروع تخطيط مختلفان ومتوازيان: الأول إسرائيلي يخدم مصالح المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والآخر فلسطيني لخدمة السكان الفلسطينيين. وبعد مرور ثمانى سنوات على بدء العملية السلمية، ما زال الفلسطينيون لا يملكون السيطرة على مصادرهم الطبيعية، والتي هي المتطلب الأساسي للإدارة البيئية السليمة.

عيون ساهرة

وحول دور الجمعية في عملية التعليم البيئي قال سلامه إن الجمعية انتهت بمقابلة مصطفى العلاقه العضوية البيئي لكل مواطن فلسطيني اينما تواجد، من خلال انشاء عدد من الاندية البيئية في كافة المناطق، والتي تعمل على نشر الوعي البيئي بصورة متواصلة، مشيراً إلى أنه تم عقد العشرات من الندوات واللقاءات الهدافه إلى الكشف عن مخاطر الانتهاكات البيئية المتواصلة، وقد مررنا على إصال رسالتنا بالدرجة الأولى إلى قطاع الشباب لإيماننا بدورهم الكبير في إيصال الرسالة، ومن أجل أن يكونوا بمثابة العيون الساهرة للوعي البيئي خاصة في المناطق الجنوبية والمحاذاة للمستوطنات.

وقال إننا عمدنا إلى تنفيذ العديد من حملات التظاهرة في الأماكن العامة وفي الأحياء والأزقة من أجل إيصال رسالة للمواطنين الفلسطينيين، تؤكد على أن إبقاء القاذورات في الشوارع تعد انتهاكاً في حق البيئة الفلسطينية، لهذا لا بد من التعرف على كيفية إيصالها لمجمع التفاصيات بصورة سليمة، إضافة إلى ذلك تم تشجير العديد من الأماكن العامة والمدارس والأحياء.

الانتخابات والملكات العامة

المهندس راني داود / مركز "مرور"

في الفترة الأخيرة شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة "عرساً جماهيرياً ديمقراطياً" شارك فيه العديد من أبناء شعبنا: هذا "العرس" كان الانتخابات، حيث أن مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني "احتفلت" بانتخاب رئيس يمثل احتياجاتهما ومتطلباتها ويدافع عن "حقوقها". بالإضافة إلى ذلك، تم انجاز المرحلة الأولى من انتخابات الهيئات والبلديات المحلية في عدد من المدن والقرى. ولاحقاً سيتم استكمال هذه المسيرة "الديمقراطية" بتشكيل الهيئة المثلثة للشعب لدى الحكومة وانتخاب ما تبقى من البلديات والمجالس المحلية.

إن هذا العمل "الديمقراطي" هو خطوة للأمام في تاريخ فلسطيني التضالي، ولكن ما عُبر صفو هذا "العرس الديمقراطي" وأضاف عليه طابعاً من العشوائية، وهو هدف هذا المقال، أنه خلال عملية الانتخابات شهدنا كثيراً من الفوضى؛ فوضى بيئية لا تعبر عن تاريناً وحضارتنا.

إن سوء إدارة وتوزيع المواد والمنشورات والصور الانتخابية إن سوء إدارتها وتوزيعها في كل مدينة، بلدة، وقرية للإعلانات والدعائيات الانتخابية، من أجل تنظيم وتحسين توزيع المواد الانتخابية، وبالتالي الوصول إلى عملية ديمقراطية، حضارية، بيئية وسليمة.



الدعائيات الانتخابية

تعدى على الملكات العامة.

أخصائيون بيئيون في الجامعات الفلسطينية: ضرورة استحداث مساق جامعي إجباري في التربية البيئية



إلا أننا نشعر بوجود فجوات، وعندما نلتقي في مثل هذه الندوة نرى كأن كل منا جاء من كوكب آخر، ويعد طرح نفس الكلمات: البيئة والشعارات الكبيرة. فهل بإمكان مثل هذه الندوة أن تضع أنساً جديدة، وذلك أفضل بكثير من مجرد الكلام والنظريات.

د. حافظ شاهين (جامعة النجاح): البيئة في حد ذاتها تتضمن تنوعاً، وهي تشمل الأحياء والزراعة والعلوم وغيرها، وبالتالي قد يكون موضوع المادة المكتوبة الأساسية التي يعتمدها الطالب صحيحاً على مستوى المدارس، أما على التعليم الجامعي فأعتقد أن هذا الكلام غير صحيح. فال الصحيح هو الأهداف والخطوط العريضة. خاصة وأن التعليم البيئي في الجامعات الفلسطينية هو في مرحلة الماجستير. وال نقطة الجيدة التي أثيرت حول غياب البكالوريوس في هذا التخصص، نظراً لأن المواقع المختلفة تدخل في البكالوريوس. لذا، لا حاجة في الماجستير لمدة مكتوبة أساسية يعتمدها الطالب، لأن موضوع البيئة متعدد وخبرات عملية تكتسب، والأساسيات العلمية مشتركة ولا خلاف عليها، وبالتالي التنوع لمصلحة الطالب والمصلحة البيئة.

الاحتلال أكبر خطير على البيئة

زياد قنام: لم أقل أن التنوع سيء. المسألة هي: من هو سيد برنامج البيئة في الجامعات؟ عرض الدكتور أديمار بأن دائرة الأحياء هي التي يجب أن تحتوي برنامج البيئة. ومن رد فعل الدكتور حافظ من الواضح أن دائرة الهندسة هي التي يجب أن تحتوي البرنامج، ودائرة المياه كذلك الأمر وهذا. أنا شخصياً أعرف البيئة بأنها كل ما يحيط بنا. لذا، إذا أردنا أن نصشم ببرنامج حقيقي للبيئة في أي كلية أو جامعة، فسنكون هناك جزئية تخص الدكتور حافظ وأخري تخص الدكتور أديمار وثالثة تخصني. بمعنى هناك علم النفس، علم الاجتماع، الإحصاء، التربية، الأحياء، الكيمياء، الكيمياء وغيرها. فجميع العاملين في هذه المجالات هم متخصصون في البيئة. لكن، مدى الإختصاص الذي يتمتع به كل منهم؟ لا أستطيع أن أتفق عن أي كان في أي علم كان بأنه غير متخصص في البيئة. لكن، ما حجم معرفة هذا أو ذاك الشخص بالأمور ذات الصلة بالبيئة. فهذه هي المشكلة الأساسية التي نعاني منها في مساقات تقييم الأثر البيئي.

ومن ناحية أخرى، يقال بأننا لا نزيد منهاجاً، إلا أنني لم أقل بأن نعطي الطالب كتاباً ونطلب منه أن يحظى. لكننا، ومن خلال خبرتنا في تدريس الطلبة وسلوكنا معهم، نرى أن الطالب لدينا لا يستطيع أن يحافظ على المعايير التي بين يديه، وقد يكون ذلك نتيجة ظروف اجتماعية وسياسية وغيرها، إضافة إلى وجود إشكالية حقيقة في توفير المراجع. فهو ذكرت للطالب ٢٠ مرجعًا، لن يستطيع الوصول سوى إلى مرجعين. كيف سأطلب ذلك من طالب جاء من علم متعددة. فطلب العلوم والبيئة، مثلاً، تخصصاتهم كيمياء، أحیاء، فيزياء، هندسة وغيرها، فما العامل المشترك بين هؤلاء الطلبة؟ إن مثل هذا الطالب بحاجة إلى مادة علمية تساعد للدخول إلى الفكرة العلمية التي تحدث عنها الدكتور حافظ. معظم المدرسين يضعون نصف الفصل في إيجاد أرضية مشتركة بين الطلبة، ومن ثم يدخل في المنهج الحقيقي الذي يجب أن يدرسه. أو قد يبدأ من الخطة التي رسماها بغض النظر عن خلفيات الطلبة، وفي كل الحالات نحن الخاسرون. ففي الحالة الأولى نفقد نصف الوقت من المحاضرات، وبالتالي يعطي المدرس منهاجاً محدوداً. وفي الحالة الثانية، إذ قد يفتقد الطلبة إلى الأرضية المشتركة، وقد لا يعرفون شيئاً عن البيئة، فيضيّع الطالب، ويأخذ المدرس في الحديث باتجاه والطالب يتحدث باتجاه آخر. أنا لا أقول أن ثانٍ يأتي بكتاب ليحفظه الطالب، بل، وعلى سبيل المثال، إذا أردنا أن ندرس مساق تقييم الأثر البيئي في الجامعات الفلسطينية، فيفترض أن يكون لدينا نموذجاً أو هيكلًا عاماً، وليس خصوصيات كل محاضرة، بل خطوط عريضة يجب أن يتراوّلها جميع المدرسين في الجامعات الفلسطينية.

وفيما يخص المشكلات البيئية، يحاول كل مدرس أن ينقل تجربة الجامعة أو البلد الذي تواجد فيه. لكن، لدينا خصوصية يتم إغفالها، حيث أن البيئة الفلسطينية مختلفة كلها عن كل البيئات العالمية. فجميعنا يتحدث عن مشاكل الهواء والمصانع... إلا أن مشاكلنا البيئية أكبر بكثير، لأن لدينا عوامل إضافية غير موجودة في كل الدول

جميل المطرور (سلطة جودة البيئة): التربية والتعليم شاورتنا في بعض المسائل، وكان لنا رأي فيها. مشاركتنا في وضع المنهاج ليست شاملة، وليس في كل المراحل. وكانت وزارة التربية والتعليم العالي تستشيرنا، أحياناً، عبر الهاتف، في بعض المسائل، حول بعض القضايا أو الإضافات، ويعطي رأينا شفهياً أو كتابياً. وقد تجري أحياناً لقاءات مباشرة، كما هو شكل هذه الندوة على سبيل المثال، لكن ليس في كل المراحل أو جزئيات المنهاج التعليمي. وباعتبار أن وزارة التربية والتعليم هي وزارة تعدد منهاجها من خلال مجموعة من الخبراء واستشارات متعددة داخل الوزارة وخارجها. إلا أنهم كانوا يأخذون رأيناً وموافقتنا في بعض المسائل، من ناحية طرح رسالة معينة، باتجاه تسلیط الضوء عليها أو جبها. إلا أن المنهاج بشكله الكامل لم يقد لنا لنتعطى رأيناً به، كسلطة بيئية، لجهة اعتماده أم لا.

التنوع لمصلحة الطالب

علي خليل حمد (المناهج الفلسطينية): في المنهاج الأردني لم تدرس مادة البيئة. لهذا طرح، فلسطينياً، للصف الأول الثانوي، كتاب التربية السكانية في المجتمع الفلسطيني، وذلك كبديل لكتاب المجتمع العربي، حسب المنهاج الأردني. ويوجد في كتاب (التربية السكانية) فصلان كباران عن البيئة والتلوث. وفي السنة القادمة، سيحل مكان هذا الكتاب كتاب آخر، ومن غير المتوقع أن يكون له علاقة بالبيئة. وإذا أردنا الحكم، لا بد أن نضع هذا الاعتبار التاريخي، بمعنى أنه، منذ وضعت المنهاج الفلسطيني، تركز تدريس البيئة في الأول الثانوي من خلال هذهين الفصلين. وبعد هذا الكتاب بمثابة إسعاف أولي للطالب عن البيئة الفلسطينية. أما بخصوص المستقبل، فلا بد من دراسة الصحف العشرين الأولى (من الأول إلى العاشر) لمعرفة أين تم حشر بعض المعلومات عن البيئة، وبالتالي الخلوص إلى الاستخلاصات المناسبة.

أما بخصوص ما ذكره الدكتور زياد بأن هناك اختلاف في المنهاج بالجامعات المختلفة، **فهل الاختلاف بعد ذاته خطأ أم صواب؟** على أي حال، لا بد على الأقل أن يكون هناك اتفاق على الأهداف المحددة، علماً أن لدينا وزارة تربية وتعليم عال، لذا يفترض أن لا يكون هناك تبايناً، سواء بين الجامعات أنفسها، أو بين الجامعات والتعليم العام. أما التنوع فهو أمر ضريف ولا يأت به. وما نحتاجه هو التنسيق. فهناك تركيز شديد على جامعة أو جامعتين تنظمان المؤتمرات. وللننى أنفسنا، نحن هنا الموجودون في هذه الندوة، علماً أن الأمر ينسحب على كل الحالات، فمشاركة الجامعات في هذه اللحظة قليلة، على سبيل المثال. الآخر عزمي باللونة يعد دراسة حول التربية البيئية، أول سؤال وجراه له: هل تتشمل الدراسة قطاع غزة؟ إذن المسألة الملة تتعلق بالتنسيق بين الناس، وقد عانيت أنا شخصياً الكثير من غياب التنسيق.

د. أديمار الصغير (جامعة بير زيت): هذه المشاكل موجودة في كل الجامعات. ونحن كمدرسون في دائرة الأحياء التي تعد البيئة جزءاً منها، لا تتم مشاركة الأستاذ المتخصص في الموضوع. وتحتاجنا، في دائرة الأحياء، توصية بمحظى المساقات في الجامعة. فتحتاجنا بحاجة إلى مجموعة من التربويين يراجعون المنهاج المدرسي وما يدرس بالجامعات. فإذا، مثلاً، أدرس في جامعة القدس، واتخذنا جامعة اليرموك نموذجاً، إلا أن الإدارة كان في ذهنها توجه آخر يتعلق بجامعة اليرموك، على مستوى الماجستير، وذلك بدلًا من العمل على المستوى البيئي. فتحول البرنامج إلى ماجستير دون أن يكون بكلوريوس بيئي. إذن، صحيح أنه لا وجود للتنسيق. وفي نفس الدائرة لا يوجد تنسيق، فما بالك بين الجامعات.

عمر زمو: وزارة البيئة ممثلة معنا في هذه الندوة، وسؤالي هو: عندما توضع المنهاج البيئي في المدارس، هل تتم مناقشة هذا الموضوع، بشكل مباشر، مع جهات معينة مسؤولة لها علاقة بالبيئة، وهل تنسق الوزارات فيما بينها؟

استناداً إلى جانب العرض فقط، دون الأخذ بالاعتبار جانب الطلب. فالأخضل، حسب المعايير العالمية المتبعة، أن يتحدد البرنامج التربوي استناداً على احتياجات الطلب، أي أن تحدد ما هي احتياجاتاناً ومن ثم نعمل على تطوير برامجنا استناداً إلى تلك الحاجات. فيفترض لأن درب أنساً يخرجون إلى السوق للبحث عن عمل، بل درب أنساً لتجد لها عملاً في حل المشاكل القائمة.

د. زياد قنام (جامعة القدس): عندما نحدد طبيعة المنهاج البيئي في الجامعة يجب علينا أن ننظر أولاً إلى المناهج الموجودة في المدارس. فلا يمكن أن نحدد منهاج لاحق دون النظر إلى البناء الأساسية التي وضعناها في المدارس. ومن خلال نقاشي المستفيض مع العديد من الذين كتبوا المنهاج الفلسطيني في مختلف التخصصات، بربت، وباعتراض الجميع، ثلاث نقاط أساسية تواجه مشاكل: أولاً من يختار المادة المتعلقة بالبيئة في المنهاج المدرسي؟ ثانياً، من هو صاحب الاختصاص الذي يكتب ويدع المادة في المنهاج؟ وقد قمت في حينه بمراجعة العديد من المواد المرتبطة بالجيولوجيا والبيئة وغيرها، وتبين لي أن معظم من يكتب لهم غير مختصين أساساً في علوم البيئة، بل هم أساساً تربويين أو رياضيين، أو أساساً ليس لديهم أي نوع من الاهتمام في العلوم البيئية وفي المادة التي يكتبونها.

بل لا توجد استشارة للمختصين كي يراجعوا طبيعة المنهاج المقرر في المدارس. أما ثالثاً: من يدرس المنهاج؟ ومن تجربتي في الجامعة الأردنية عام ١٩٩٧، وكانت، كشخص متخصص، أعتبر نفسي أعلى من مستوى المدرسة التي استتعامل مع المنهاج، راجعت طبيعة المنهاج (الكتب) هناك في الصفين الأول والثانوي، ووجدت عقبة في أن أقرأ محتوى المناهج وأفهم جزئياته.كيف يستطيع المدرس في تلك المرحلة أن يدرس هذان منهاج؟ وقد بربت، في سياق الحوارات الأساسية، إشكالية حقيقة في مناهج المدرسة التي تعلم اللينة الأساسية التي تتصعد بنا إلى المستوى الأعلى، أي المناهج الجامعية. وفي الواقع، لا يوجد مسلك ينبع منهج بيئي في الجامعة. إذ أن لكل مدرس فكر ووصف مسلك لا يتجاوز ثلاثة إلى أربعة أسطر، وعليه هو أن يرسم شكل وهيك المساقات، لكن دون وجود مادة مكتوبة أساسية يعتمدها الطالب، سواء للبكالوريوس أو الماجستير. **ويفترض بالمختنصين في البيئة أن يراجعوا منهاج البيئة المدرسية، وذلك قبل النظر بالمناهج الجامعية.** إذ لا يمكننا أن نبني مبنناً معين ونحن لا نعرف ماذا يوجد أسلفه. **ويجب دراسة طبيعة الطلبة الذين يتم قبولهم في التخصصات البيئية الشائعة لدينا، والتي تنتهي أساساً في تلقين طلابنا كيف يحفظون كي ينحووا في الامتحانات.** لهذا، باعتقادى، فإن تعامل طلابنا مع العلم وقوانينه هو تعامل لفظي محضر وفي نطاق الجامعة فقط.

د. عمر زمو (جامعة بير زيت)/ عريف الندوة: دفعت التطورات العلمية والتكنولوجية في الدول الغربية إلى اهتمام الأخيرة بموضوع البيئة. ومن المخل الألا تستفيد من خبرات الآخرين. وكما يقال، نحن "لن نخترع العجل من الصفر"، بل من الأهمية بمكان أن نأخذ من خبرات الآخرين ونبني العمل قبل تفاقم المشاكل البيئية في بلادنا، علماً أن بيتنا لا تزال "عذراء". ولا بد أن يأخذ الموضوع البيئي بهذه الحقيقة. سيتم في هذه الندوة طرح بعض القضايا منها: مسألة الاستدامة البيئية، حيث أن غياب هذه الاستدامة قد يعرض أي "تطوير" إلى الدمار. وبالطبع، مشاكلنا البيئية المحلية تتسم بخصوصية مختلفة عن المجتمعات الأخرى، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتطويرية والسياسية. سنحاول أن نحدد بعض المشاكل البيئية في فلسطين، والتي ستساعدنا في تطوير المناهج كي تخدم هدف معالجة هذه المشاكل. العديد من المؤسسات تتعامل مع جانب معين بمعدل عن سائر الجوانب المرتبطة بها، ومن الضرورية بمكان تحديد المشاكل البيئية، ومن ثم، ما هي طبيعة المشاريع البيئية في الضفة والقطاع؟ هل هي منتقاة بشكل فردي من بعض المؤسسات؟ كيف تحدد المؤسسات العاملة في هذا المجال سياساتها لدى وضع أولوياتها لمعالجة المشاريع البيئية؟ ما هي البرامج والمناهج البيئية التي تدرس في الجامعات الفلسطينية؟ وهل تم تطويرها؟ ما هي علاقة المؤسسات الفلسطينيين بالجامعات، وهل وضعت برامج الجامعات بناءً على علاقة الأخيرة مع المؤسسات؟ أم أن تطوير كل طرف لبرامجه يتم باتجاه مختلف، قد يقود إلى تضارب في المصالح أو اختلاف في الرؤى؟ وما هي الطرق المتبعة في تطوير المناهج البيئية في الجامعات الفلسطينية؟ حيث أننا، على سبيل المثال، عندما نخطط ل برنامجه تدريبي يفترض أن يبني البرنامج بناءً على دراسة تقييم احتياجات محددة، وبالتالي تحديد أهداف التدريب. ولا يجوز أن يستزيد من التدريب في مجالات مختلفة قد تفيد أو لا تفيد.

خاص بملحق البيئة والتنمية

في إطار الفعاليات المتعلقة بملحق "البيئة والتنمية" الهدافة إلى بلوحة منبر لمناقشة مفيدة ومهنية ل مختلف القضايا البيئية - التنموية، باتجاه التأسيس لسياسات ومبادرات واستراتيجيات تنموية مستدامة وصديقة للبيئة، تظم مركز العمل التنموي / معاً، ومرفق البيئة العالمية / برنامج المناخ الصغير، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ندوة حوارية بعنوان: "التربية البيئية في الجامعات الفلسطينية": الوضع الراهن والضرورات المطلوبة". وعقدت الندوة في ١٠ شباط ٢٠٠٥ في مقر مركز "معاً" في رام الله.

وتوزيت الندوة التي شارك فيها جمع من مدرسي المساقات البيئية في بعض الجامعات الفلسطينية والأخصائيين البيئيين، بالنقاش العلمي التقديري للمواد والمناهج التربوية الجامعية المتعلقة بالعلوم البيئية وبالمناهج المدرسية (او التعليم البيئي)، وبعدها الحيادي التطبيقي، ومدى ارتباطها بالمشاكل والمعضلات البيئية اليومية والعملية، وذلك بهدف تحسينها وتطويرها وبلوحة رؤية موحدة للمنهج والعملية التعليمية. وقد خص المشاركون إلى بعض التوصيات المؤثرة والهامة. ونقدم فيما يلي ملخصاً ملحوظاً لمحاتوى النقاش والتوصيات.

تساؤلات محورية

جورج كرم / مركز "معاً" (مقدمة عامة): العلوم البيئية في جوهها علوم تطبيقية. لذا، لا بد أن يكون التعليم البيئي تعليمًا تطبيقياً يعتمد إلى التجارب العملية، ويتناقض هذا التوجه تماماً مع العملية التعليمية الشائعة لدينا، والتي تنتهي أساساً في تلقين طلابنا كيف يحفظون كي ينحووا في الامتحانات. لهذا، باعتقادى، فإن تعامل طلابنا مع العلم وقوانينه هو تعامل لفظي محضر وفي نطاق الجامعة فقط. وذلك، بدلًا من تشجيعهم على فهم أفضل للبيئة والمجتمع والعالم من حولهم، ومساعدتهم على تحديد المشاكل والتعرف عليها وحلها، وبالتالي التركيز على "التعلم من التجربة". أي على الجوانب التطبيقية والعملية والبحثية المستندة إلى التفكير العلمي التقديري، حيث يكون للطالب دور قيادي في توجيه عملية التعليم، بينما يلعب المدرس دور المسئول والمشارك في النقاش وفي استخلاص النتائج.

د. عمر زمو (جامعة بير زيت)/ عريف الندوة: دفعت التطورات العلمية والتكنولوجية في الدول الغربية إلى اهتمام الأخيرة بموضوع البيئة. ومن المخل الألا تستفيد من خبرات الآخرين. وكما يقال، نحن "لن نخترع العجل من الصفر"، بل من الأهمية بمكان أن نأخذ من خبرات الآخرين في تطوير المناهج المدرسية، بينما نبيتنا لا تزال "عذراء". ولا بد أن يأخذ الموضوع البيئي بهذه الحقيقة. سيتم في هذه الندوة طرح بعض القضايا منها: مسألة الاستدامة البيئية، حيث أن غياب هذه الاستدامة قد يعرض أي "تطوير" إلى الدمار. وبالطبع، مشاكلنا البيئية المحلية تتسم بخصوصية مختلفة عن المجتمعات الأخرى، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتطويرية والسياسية. سنحاول أن نحدد بعض المشاكل البيئية في فلسطين، والتي ستساعدنا في تطوير المناهج كي تخدم هدف معالجة هذه المشاكل. العديد من المؤسسات تتعامل مع جانب معين بمعدل عن سائر الجوانب المرتبطة بها، ومن الضرورية بمكان تحديد المشاكل البيئية، ومن ثم، ما هي طبيعة المشاريع البيئية في الضفة والقطاع؟ هل هي منتقاة بشكل فردي من بعض المؤسسات؟ كيف تحدد المؤسسات العاملة في هذا المجال سياساتها لدى وضع أولوياتها لمعالجة المشاريع البيئية؟ ما هي البرامج والمناهج البيئية التي تدرس في الجامعات الفلسطينية؟ وهل تم تطويرها؟ ما هي علاقة المؤسسات الفلسطينيين بالجامعات، وهل وضعت برامج الجامعات بناءً على علاقة الأخيرة مع المؤسسات؟ أم أن تطوير كل طرف لبرامجه يتم باتجاه مختلف، قد يقود إلى تضارب في المصالح أو اختلاف في الرؤى؟ وما هي الطرق المتبعة في تطوير المناهج البيئية في الجامعات الفلسطينية؟ حيث أننا، على سبيل المثال، عندما نخطط ل برنامجه تدريبي يفترض أن يبني البرنامج بناءً على دراسة تقييم احتياجات محددة، وبالتالي تحديد أهداف التدريب. ولا يجوز أن يستزيد من التدريب في مجالات مختلفة قد تفيد أو لا تفيد.



جانب من المشاركين في الندوة الحوارية.



حافظ شاهين: في جامعة النجاح، لا يوجد مساق

الكلمة المفتاحية: في جامعات الباحث، لا يوجد مساق اختياري، البيئة في فلسطين مثلاً، تدرس في التخصصات المختلفة..، فهل توجد برامج تربية بيئية، بمفهومها الواسع، في الجامعات المحلية؟ أم هل سندخل إلى هذا المجال من خلال البرامج التخصصية التقنية لحل المشاكل البيئية، بحيث تكون التربية البيئية جزءاً منها؟

محمد سليم اشتية: ربما لأنه لا توجد برامج تربية بيئية بهذا الشكل، في كل الجامعات الفلسطينية. وبما أن جامعة القدس المفتوحة هي الوحيدة التي يوجد فيها مساق يحصل سمي التربية البيئية. فيسائر الجامعات توجد مساقات اختيارية لها علاقة بالتربية البيئية، لكنها لا تغطي موضوع التربية البيئية بشكل عام، ومع ذلك فهي تحتوي على بعض المساقات التي يمكننا اعتبارها جزءاً من التربية البيئية، كما في جامعة النجاح، حيث توجد بعض المساقات الاختيارية التي تنسى متطلبات جامعة اختيارية. أعتقد أننا يجب أن نخرج من هنا ولدينا تصور عن واقع التربية البيئية في جامعتنا. هذا إذا سلمنا أن موضوع التربية البيئية هام وأساسى، تماماً كسائر المساقات المختلفة التي تدرس في الجامعات. وهذا يقودنا إلى محاولة إيجاد منهج مشترك في التربية البيئية على نطاق الجامعات، بحيث تدخل في إطار هذا المنهاج المواضيع التي يفترض أن تكون جزءاً منه، فضلاً عن مسألة البحث العلمي وخدمة المجتمع المرتبطة مع هذه العناصر.

حافظ شاهين: هل هدفنا هو أن نجيب على السؤال المطروح سابقاً، عندما ذكر أنه لا يوجد لدينا بكالوريوس بيئه؟ بمعنى أن ندعوا وزارة البيئة والتعليم العالي والجامعات لإنشاء بكالوريوس في التربية البيئية، لتخرجى أنساس يدرسون هذه المواضيع في المراحل التعليمية المختلفة لل ihtemam للمدارس، وبالتالي الإجابة على السؤال السابق: منْ يدرس؟ وهل نحن هنا نوضع منهاج مشترك أو توصية تتعلق ببرامج التربية البيئية، علماً أن في الجامعات يوجد مساق تخصصي واحد ولا يوجد برنامج تربية بيئية. فهل رؤيتنا ورسالتنا وأهدافنا هي التركيز على هذا الجانب الدقيق وأن نضع توصية لإيجاد برنامج تربية بيئية في الجامعات ونناقش المحاور التي يجب أن يغطيها هذا البرنامج وتقنيات التدريس التي لا بد من اتباعها في هذا البرنامج؟

عمر زمو: لو كانت التربية البيئية تدرس كما يدرس المساق الدراسات الثقافية (CS)، على سبيل المثال، فيفترض بينا نحن، كمعهد مياه ودواتر أخرى ذات صلة بالبيئة في جامعات بير زيت، أن نعطي هذا المساق، إلا أن هذا الأمر غيرائقان، إذن لا يوجد تعليم بيئي حقيقي في الجامعات إجمالاً، وفي بير زيت تحديداً. لذا، سبق وأن قلت فلنتناول الموضوع من ناحية المراكز المتخصصة في المجالات البيئية، حيث يمكن لهذه المراكز أن تطور ذاتها بالشكل الصحيح، وعلى مستوى الجامعات، فيمكن عندها طرح قضايا في التعليم البيئي. لذا، فنحن بدأنا نتناول هذا الموضوع انطلاقاً مما هو قائم وليس كما طرح الدكتور محمد.

وراجمات في حماية البيئة

محمد سليم اشتية: من المفيد أن ذكر، باختصار
شديد، تعريف التربية البيئية. فال التربية البيئية ترتكز
على التعليم البيئي، أي "حواءمة"، إذا جاز التعبير، في
البيئة أو في العلوم البيئية. ويعني هذا العلم التعلم عن
مجمل البيئة والاهتمام بها، وفهم كيفية تفاعل الإنسان مع،
واعتماده على النظم البيئية الطبيعية، وتطوير مهارات
تعتمد على التفكير الناقد من أجل حل المشاكل البيئية.
والهدف من هذا التعريف العام، في نهاية المطاف، هو
مساهمة الفرد في حماية البيئة. لذا، أعتقد أن مثل هذا
الموضوع ضروري لكل طالب من طلاب الجامعات. **وكي**
يكون للجامعة دور في حماية البيئة، فيجب أن
يكون الطالب مؤهل للمساهمة في هذه الحماية، أولاً.
كما يجب على الطالب أن يتزود بالمهارات الكافية
التي تمكنه من ممارسة هذا العمل، ثانياً. وأنا هنا
لا أتحدث عن طالب العلوم أو الهندسة، إنما عن كل
الطلاب، كمواطنين فاعلين يرغبون في المساهمة
بحماية البيئة الفلسطينية. وباعتقادى يجب على
هذا المساق أن يزود الطالب بالعلم والمهارات التي
تتمكنه من لعب دور في حماية البيئة الفلسطينية.
وذلك بالإضافة إلى إمكانية إجراء دراسات وأبحاث
متقدمة في التربية البيئية. والمسلة الأخرى هي
ربط الجامعة كمؤسسة، من خلال خدمة المجتمع
وغير ذلك، في مسألة حماية البيئة على النطاق
الواسع.

حافظ شاهين: هل نتكلّم عن برنامج أم مساق تربية
بائيّة كمتطلّب يجبر كل طلبة الجامعات بدراسته؟ أو أنتَ نتكلّم
عن برامج تربية بائيّة نظرها إلى بكالوريوس؟ أم نتكلّم عن كلِّ



بعض المشاركين في الندوة الحوارية: «التربية البيئية في الجامعات الفلسطينية».

البيئة، فضلاً عن الجانب التطبيقي، فيفترض أن يتمتع كل برنامج عن البرامج الأخرى في مسائل محددة. وهذا ما أود أن أطرحه على الزملاء المشاركين من مختلف الجامعات والمسؤولين عن هذه البرامج.

أ. محمد سليم اشتية (مركز أبحاث التنوع الحيوي والبيئة): حسب برنامج هذه الندوة، يفترض أن نستعرض بياجاز وضع برامج التربية البيئية في الجامعات المحلية. لم أسمع حتى اللحظة الحاضرة عرض برامج التربية البيئية في الجامعات الفلسطينية، وأعتقد أن هذا هو المحور الذي يجب أن نناقشه. ليس مطولاً بأن تحدث عن برامج الدراسات البيئية في الجامعات، إنما تتحدث عن شيء محدد وهو موضوع التربية البيئية في الجامعات ودورها في حماية البيئة في المجتمع، فيما حبذا لو يعطي كل زميل من الزملاء في الجامعات نبذة صغيرة عن موضوع التربية البيئية في الجامعة المعنية، ومن خلال ذلك سترى فعلنا فيما إذا كانت هذه البرامج قوية ويمكّننا الاستفادة منها أو تبادلها، أو هل يمكن للناس أن تستفيد من بعضها في هذا الموضوع، وأن يمكّن التقصّ وهل يمكن إصلاحه. ومثل هذا النقاش مطلوب أكثر من مناقشة برنامج الدراسات العليا في العلوم البيئية أو المياه والبيئة في جامعة النجاح أو في بير زيت، على سبيل المثال. وأعتقد، وهذا هو سبب الخلل، أننا نخاطر أحياناً بين تعريف علم البيئة وبين التربية البيئية. فلو ركزنا على التربية البيئية، أعتقد أننا عندما يمكن أن نناقش دور الجامعات من خلال هذه البرامج، أو من خلال هذا المنهاج في خدمة المجتمع.

عمر زمو: موضوع التربية البيئية مختلف تماماً عن البرامج الحالية في الجامعات. وأنا شخصياً اطّلعت على برامج التربية البيئية، وفي الغالب يتحدثون عن التعليم البيئي الذي يخدم قضيّاً الإستدامة التي بدورها قد تنهار الأشياء في النهاية، إذا لم تكن مبنية على أسس علمية. ومن الواضح أن ما هو قائم في الجامعات ليس تعليماً بيئياً، بل هو عيادة عن تعلم تقني، في قضيّان البيئة.

عزمي بلاونة (باحث في مجال التربية البيئية): عملت على دراسة اتجاهات طلاب السنتين الثالثة والرابعة في جامعة النجاح نحو البيئة الفلسطينية، وتحديداً نحو مفاهيم بيئية رئيسية. وبناءً على تحليل نتائج الدراسة تبين أن نسبة ذوي الاتجاهات الإيجابية ٧٢٪، ونسبة ذوي الاتجاهات الالاحادية في الحالات السنتين الخامسة التي تناولتها الدراسة

تفاوت حسب مجال التخصص للطالب، بمعنى أن المفاهيم الابدية لطالب كلية الزراعة يتفاوت مفهومه الابدي واتجاهه الايجابي عن طالب كلية الآداب. كما بينت هذه الدراسة أن طلاب جامعة النجاح ايجابي نحو البيئة الفلسطينية. ومن ضمن توصيات الدراسة، إدخال مادة التربية الابدية ضمن المتطلبات الإيجابية للجامعة، وليس مجرد متطلب اختياري. وحالياً فإن خريج كلية الآداب لم يتعلم مادة التربية الابدية، ولم يتعمق في المفاهيم الابدية، علماً أنه يواجه حالياً في المدارس مفاهيم بيئية معقدة أو مدمجة في المنهاج. وأحياناً، وبسبب غياب التخصص في المدرسة، يطلب منه، على سبيل المثال، تدريس مادة التربية السكانية أو التربية المدنية التي تتضمن مفاهيم بيئية غير موجودة لدى هذا المدرس. لذا كان من ضمن توصيات الدراسة إدخال مادة التربية الابدية في المنهاج الجامعي وإجراء فحوص مقارنة تمهيداً لموضوع البيئة.

ولدي أيضًا استعراض لمادة التربية البيئية في جامعة القدس المفتوحة. وتعطى هذه المادة كمتطلب اختياري في بعض التخصصات. وتشمل العناوين الرئيسية للمفاهيم في هذه المادة تعريف مفاهيم أساسية في البيئة، عملية التلوث، العوامل البيئية المؤثرة في الإنسان، أسباب بروز المشكلات البيئية، عناصر العلاقات المتبادلة، دور التقنية في تطوير علاقة الإنسان بالبيئة، أهمية حماية البيئة. ومعظم هذا المنهاج يتحدث عن البيئة الأردنية أو العربية، ولا يوجد حديث عن البيئة الفلسطينية ود، الاحتلال في البيئة الفلسطينية.

عمر زموم: التربية البيئية أو الوعي البيئي لا يخص بالضرورة الطالب المتخخصص في موضوع البيئة. بل قد يكون طالب لغة عربية ولكنه يمتلك وعي بيئي، وهذا ما يقتضيه التعليم البيئي في الجامعات بشكله التوعوي وليس بالضرورة بشكله التخصصي.

A photograph showing three men seated at a long wooden conference table. The man on the left is wearing a brown jacket over a light-colored shirt. The man in the center has dark hair and a mustache, wearing a dark green jacket over a white shirt and tie. The man on the right is wearing a dark suit and tie. They are all looking towards the camera or slightly to their right. On the table in front of them are several papers and a small electronic device. In the background, there is a window with white curtains and a framed poster on the wall.

عمر زمو: أثمن التعاون بين سلطة البيئة وجامعة قصس، لكنني أرى أن هناك أطرافاً وجماعات أخرى، فضلاً عن وزارة التعليم العالي الذي يعطي المصداقية لهذه البرامج. من غير الصحي أن تعطي وزارة التعليم العالي تصريحاً بنشاء برنامج في جامعة بير زيت وهو نفس البرنامج القائم في جامعة النجاح وفي غزة وفي كل مكان. لذا، يجب التأكيد على مسألة التعاون مع الجميع. فلنحاول أن نشكل لجنة من الجامعات، كي يكون لدينا شيء مشترك يلبى متطلبات عملية التعليمية.

د. عصام الخطيب (جامعة بير زيت): ما يتعلّق
المراجع، وكما ذكر زياد، نجد أن الكتب الموجودة في بعض
الجامعات التي فيها برامج دراسات عليا، هي من سنوات
ستينيات والسبعينيات والثمانينيات، أي أن الكتب عمرها
عشرين أو ثلاثين سنة. والمشكلة ليست مكتبة الجامعة أو
أراة الجامعة، بل نجد، أحياناً، أن المدرس في الجامعة تخرج
أنه يعمل في الجامعة منذ أكثر من عشرين عاماً، ولم ينشر
للال كل هذه الفترة أية ورقة علمية أو مقالة في مجلة علمية
حتى في جريدة. وتنبغي معلوماته مرتكزة على ذلك الكتاب
قديم، ولو تم تغيير ذلك الكتاب فلن يتمكن من التدريس.
يصرح لدبنا مستويات من المدرسين طالب البكالوريوس
لتقييم والحاصل على امتياز وخريج هذا العام أفضل بما لا
يقل عن ٢٠٪ من محاضري الجامعات الفلسطينية.

باعتقادى، لا بد من وجود قاعدة مشتركة بين المساقات، مما أنتاج نجد نفس وصف المساقات في كل الجامعات تقريباً. ويجب تشكيل لجان مشتركة لكل الجامعات، سبب التخصصات، مثلاً لجنة تلوث بيئي، لجنة مياه، والحقيقة أن الجامعات تبني حساباتها حسب الكم المعددي للطلاب الذين سيلتحقون بها، وحسب عدد الطلاب الذين سيشرف عليهم المدرس من الناحية الكمية، وذلك في غياب الأمانة العلمية. وأحياناً كثيرة يكون لدينا تكرار نفس رسائل الماجستير في الجامعات، بل أحياناً ينكر نفس الموضوع وبنسخة مطابقة لبحث سابق في جامعات أخرى. لذا، من المفيد أن يكون هناك عملية تبادل في مناقشة رسائل بين الجامعات، وذلك لمعروفة ما يتم بحثه في مختلف جامعات، ومنها للتكرار.

غياب التربية البيئية في الجامعات

علي خليل حمد: يدرس الطلاب الكيمياء والرياضيات غيره في التعليم العام وفي الجامعات. وأغلب الظن أن ٩٧٪ مما يدرسونه لا يتحاجونه في الحياة العملية، بل يتم سيسانه. وهذا لا يصح أن يطبق على مسألة التربية البيئية. يثبت أن التربية البيئية أو التربية السكانية ومواضيع أخرى ذات صلة بالمارسة العملية في الحياة لها خصوصية كبيرة في تعليم هذه المنهاج الخاصة بها. ولا بد من الإلحاح على مسائلتين: الأولى، كما ذكر جورج، أن المنهاج يجب أن يركز على الجانب التطبيقي والعلمي، لأن هذا الجانب قابل لاستدامة، خاصة ما يتعلق بالمشكلات التي يمر بها الطالب يعيشها، وبالتالي من الضروري أن يركز المنهاج بقوته على جانب التطبيقي. وثانية، تدريس التربية البيئية أو التربية السكانية لا يكون بالطرق العادمة وإنما من خلال تدريس أو إضاح القيم، معنى توفر تقنيات خاصة لتدريس المواضيع قيمية تختلف عن تدريس سائر المواضيع. ويمكن الاستفادة من هذه الطرق التعليمية في سائر المواضيع، إلا أنه لا غنى عنها في تدريس هذه المواد. العديد من الناس لديهم معارف في كل المجالات، في السياسة والاقتصاد وغيرها، ويحفظون عن ظهر قلب ما يحب أن يعمل، ومع ذلك، ولأسباب مختلفة، ما سوّن عكس ما نقولون.

عمر زمو: بهدف محورة نقاشنا، لا بد من الانتباه إلى نقطتين: الأولى أنه لدى وضع أي برنامج بيئي (أو حتى غير بيئي) في الجامعات، يجب أن يكون لهذا البرنامج رؤية عميقة. الثانية أن لهذا البرنامج يجب أن تكون رسالة، ومن ثم تحديد أهدافنا. ومنعاً لحدوث التكرار، وكما ذكر الدكتور حسام لا نريد أن تكون الرسائل ومواضيع البحث متشابهة، كي يكون لدينا الاختلاف والذى يعد من خصائص علم

المحيطة بنا، علماً أن ٩٠٪ من دمار البيئة الفلسطينية تسبب فيه إسرائيل عبر ممارساتها المختلفة. لذا، نحن بحاجة إلى دراسة هذا الواقع وإعادة تأهيله.

يجب أن نركز على أن مناهجنا المدرسية هي لينتنا الأساسية لمناهجنا الجامعية. نعم، خطوط عريضة، لأن قضيائنا البيئية مشتركة، ولا أحد يستطيع القول أن مشاكلنا البيئية في نابالس مختلفة عن الخليل أو جنين أو غزة. إذن لا بد من خطوط عريضة تعرف ابن فلسطين بمشاكل البلد الأساسية، وهذا غير قائم. فيجب أن تبني مساقاتنا ومناهجناولا علىى قاعدة مشتركة واضحة في كل جامعاتنا لأن هيونتنا واحدة. ثانياً، يجب أن يكون في المساقات أصحاب الاختصاص. ثالثاً، ليس بالضرورة أن تكون المناهج موحدة في الجامعات، إنما لا يجوز أن يكون الطلاب غير متخصصين في شيء، حيث أن كل المساقات القائمة تحمل نفس الإسم، ولا يوجد تركيز مساقات في اتجاه معين. فنحن بحاجة إلى متخصصين يخرجون إلى السوق ومدركون لمشاكلنا ويبثون عن حلولها وليس نسخ عن بعضنا البعض.

عمر رموز: بخصوص قضية الاستثمارية بين المدارس والجامعات، أعتقد أن التربية البيئية في المدارس يجب أن تختلف تماماً عن الجامعات، وذلك بسبب موضوع التخصص. وكما قال الدكتور زياد، قضية الشخص مطلوبة. التعليم في المدارس يمكن أن يكون تعليماً بيئياً للتوعية البيئية، وليس التوجيه التخصصي كما في الجامعات. لذا أرى ضرورة الفصل بين التعليم في المدارس والتعليم المتخصص في الجامعات.

حافظ شاهين: أنا أتفق، كما أن د. زياد وافق في عبارته: المناهج المدرسية لبنة أساسية للمناهج الجامعية، وهذه عبارة جيدة وتوافق مع رأي الدكتور عمر. لكنني أختلف مع موضوعة التخصص، وهذه نقطة أساسية، حيث أن التعليم يجب أن يلبي حاجة السوق. قلت عبارة مشاكل، مشاريع، نريد أن نخرج شخص يحل المشاكل لا أن يقتصر عن عمل. **ففي الجامعات الأجنبية مجالات العمل واسعة،** لهذا، موضوعة التخصص تختلف، حيث يمكن للشخص أن يمسك بجزئية ويعمل فيها. أما سحب هذا الكلام علينا غير صحيح. ولا أريد أن أقول لنبقى على عدم التخصص، بل لا بد من مرحلة الانتقالية، أي أن نبدأ من أسفل ومن ثم نصعد إلى أعلى. وفي هذه المرحلة الانتقالية، الشخص الذي سيتربع عليه إلى السوق سيعمل في مجالات عمل مختلفة، إلى حد ما، عن مجال تخصصه. وهي يستطيع التعامل مع هذا الوضع، لا بد من إعطائه المؤهلات والمفاتيح التي تمكّنه من التعامل مع الواقع. لهذا، أفضل أن يتم توضيح مسألة التخصص. أما قضية البكالوريوس، فقد أثار زميلنا مسألة البكالوريوس في مجال البيئة فقط. فبكالوريوس الأحياء يعلم موضوعات بيئية، وعندما يتخصص ماجستير بيئية تكون لديه الخلفية في تخصصه. أيضا الهندسة تعطى مساقات في هذه المجالات. ففي موضوعة التخصص والتنوع، لا يشترط وجود مادة معينة وإنما خطوط عريضة ومبادئ علمية تنطلق منها.

جميل المطور: بخصوص ما ذكره الدكتور زيد حول التنوع والمشاركة. فالمنهاج لا يبني على حصيلة جهد فردي، ولا حتى على حصيلة جهد مجموعة من الأفراد، مع كل الاحترام لكل الكفاءات التي تشارك في صياغة المنهاج أو الخطبة الدراسية. لأن لدينا احتياجات جتمع ومتطلبات واقع، فالاحتياجات المجتمعية بالدرجة الأولى هي التي تساعدنا في رسم المنهاج، وليس المناهج في الشرق ولا في الغرب. فتحت أبناء البلد ونعرف ماذا نريد وماهي مشكلتنا. ويجب ألا نخجل من القول بأن أكبر تحدي وأكبر خطر يحيطى على فلسطين وعلى البيئة الفلسطينية وعلى الإنسان الفلسطيني والنبات الفلسطيني وعلى الطيور والحيوانات الفلسطينية هو الاحتلال الإسرائيلي بكل بساطة، وهذا ليس خطبة سياسية، لأننا نعرف ماذا يحدث لارضنا وهوانتنا وبماهنا وشجرنا وإنساننا، ومن اغتيال الطفل إلى اغتيال الشجرة ومن سرقة المياه إلى سرقة الهواء وتلوثه، وبالتالي يحتاج هذا الموضوع إلى إجماع في المنهاج. فعندما تتحدث عن البيئة الفلسطينية، لا نريد أن تتحدث عن البيئة في إسبانيا أو سويسرا أو فرنسا، وحتما هناك فوارق كبيرة جدا في الثقافة والجغرافية والواقع ومعلم الملامح البيئية.

النقطة الإضافية، هناك، على سبيل المثال، تنسقية بيننا وبين جامعة القدس /أبو ديس، بيننا وبين الدكتور قاسم، وتحديداً في موضوع تصميم البرامج والدراسات البيئية، وقد خطتنا خطوات جيدة في التعاون في تبادل الخبرات لإعادة تصميم وصياغة برنامج الدراسات البيئية في الماجستير، بما يخدم توجهاتنا كفلسطينيين وكجامعة. بل إن أحد ملائكتنا في الجامعة طلب منا، نحن كوزارة بيئة، أن نحدد أين نرى واجب العمل تحديداً، وبالتالي هم كجامعة يوجهون هذه البرامج. هذا مدخل وتوجه ممتاز، علماً أن وزارة البيئة تطل على معظم مشكلات الناس اليومية، ولدينا العديد من الدراسات. وما تحدث عنه الدكتور زياد حول تقييم الأثر البيئي، فلدينا إدراة بكلاملها اسمها دائرة تقييم الأثر البيئي، ولدينا الكثير من العمل في هذا المجال، إنما تعليم المفهوم مرتبط بتعظيم الوعي البيئي، والوعي البيئي مرتبط بثلاثة عناصر: الوعي

مواقف متباعدة من "التعاون البيئي" مع الإسرائيлиين

رغم إعاقة الاحتلال عملها: المنظمات البيئية تسجل قصص نجاح..



مرشدة تشرح للطلاب في متحف التاريخ الطبيعي التابع لمركز التعليم البيئي في بيت جالا.

العادمة والطيبة، بالتعاون مع سلطة جودة البيئة. كذلك فخذنا مشروع توعية بيئية في مدينة طولكرم، لإعادة استخدام مياه المشارب في حظائر الحيوانات وري الحديقة المدرسية، بالإضافة إلى برامج توعية في المدارس، وأمدنا هذه البرامج إلى مختلف أنحاء الضفة الغربية.

المشاكل والصعوبات

وتضييف السيدة فيولييت بأن المشاكل والصعوبات التي تواجه المشاريع التي تقوم بها هي وجود الاحتلال الإسرائيلي، فالغلق والحواجز الإسرائيلية هما السبب الرئيسي الذي يمنعنا في كثير من الأحيان من تنفيذ بعض المشاريع خارج مدينة بيت لحم، فنحن نواجه صعوبة كبيرة في التنقل من منطقة إلى أخرى.

"البيئة لا تعرف حدودا"

تشير فيولييت إلى عدم وجود أي تعاون مباشر مع الإسرائيлиين، علماً أن العديد من المشاريع، مثل مشروع محطات لمعالجة المياه العادمة، توقفت بسبب الانتفاضة، ونبحث حالياً عن سبب توقفها مع الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية والألمانية. وتقول: إذا كان هناك تعاون بيئي مع الإسرائيليين، فهذا يخدم الطرفين، كما أن البيئة لا تعرف حدوداً!

في الزراعة، ومساعدة المزارعين الذين اقتلت أشجارهم، فزرعنا هذا العام ما يقارب ٦٠٠ شجرة في كافة أنحاء المحافظة. كما نظمنا حملة توعية للمحافظة على المياه لمدة سنتين، ومشروع المحافظة على التنوع الحيوي. وتعتبر كافة قنوات الشعب مستفيدة من هذه المشاريع.

لا تخرج عن الأجماع الفلسطيني

يشير عوض إلى أن أهم المشاكل التي تواجه مركز التعليم البيئي سببها الاحتلال، فالحواجز العسكرية والحراس المشددين يعيق حركة الناشطين في المركز، ما يتسبب في حصر العمل داخل مدينة بيت لحم ورام الله. وبخصوص موقف المركز من "النشاط المترافق" مع الإسرائيلين تحت ستار "التعاون البيئي" يؤكّد عوض على أنه لا يوجد لمركزه أي تعاون مع الإسرائيلين قطعياً، ونحن إن فعلنا نخرج عن القضية الفلسطينية، ونرفض أي "تعاون" ضمن المقتضيات الوطنية العامة.

خلق فرص عمل ومراقبة الاستيطان

أما السيد فهد أبو صaimة، المدير الإداري لمؤسسة "أرب" (معهد الأبحاث التطبيقية) فيقول: تأسس المعهد عام ١٩٩٠، كمؤسسة غير هادفة للربح في المناطق الفلسطينية، ونقوم نشاطاته على أساس الأبحاث التطبيقية وتطبيق بعض هذه الأبحاث بشكل عملي. والمعهد عضو في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وله العديد من الشركاء مثل جامعة القدس ووزارة الزراعة وسلطة البيئة والمياه.

ونتابع أبو صaimة: آخر المشاريع التي قمنا بها تتمثل في إنشاء البيوت البلاستيكية وحدائق منزلية لخدمة المزارعين في بيت لحم، وبالتالي الحصول على اكتفاء ذاتي وخلق فرص عمل للذين منعوا من دخول إسرائيل.

وبispif بـ"بيان المشروع الأهم هو مراقبة الاستيطان في المناطق الفلسطينية، ويهدف إلى رصد أي توسيع في المستوطنات ورصد أي بؤر استيطانية جديدة، وذلك من خلال نظام معين يتمثل في شراء صور جوية للمناطق أول بأول كي نتمكن من رصد الإجراءات الإسرائيلية. وقمنا أيضاً بنشر أطلس فلسطيني جديد في العام ٢٠٠٤. ونفذنا دراسة حول السياسات لادارة المخلفات الصلبة والسائلة، ودراسة جودة الهواء والملوثات.

وأشار أبو صaimة إلى أن الجهات المستفيدة من هذه المشاريع كثيرة. فهناك مشاريع تتنفذ مباشرة مع المجتمع المحلي ويسفيد منها المزارعون. كما أن المؤسسات الداخلية والخارجية والمعاهد من القطاعات المحلية والخارجية والوزارات الفلسطينية تستفيد من المعلومات الموجودة لدينا.

محاربون إسرائيليون

يؤكد أبو صaimة أن أكثر الصعوبات التي تواجه

نضال بريجية / بيت لحم خاص بملحق البيئية والتنمية

تهدف بعض المؤسسات في بيت لحم إلى تفعيل مفاهيم المحافظة على البيئة ومكونات النظام البيئي، وذلك من خلال النشاطات التوعوية والإعلام البيئي ومعالجة المشاكل البيئية والمانئة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكل مؤسسة قصص نجاح ونشاطات مميزة خاصة بها، ومنها من يرفض ما يسمى بالتعاون البيئي مع "إسرائيل" كونه خروج عن الإجماع الوطني الفلسطيني، ومنها لا يرى في هذا "التعاون" خروجاً عن القضية الفلسطينية، كون "البيئة لا تعرف حدوداً" وأن "التعاون البيئي يخدم الطرفين".

ومن بين المنظمات العاملة في المجال البيئي مؤسسة أطفال لأجل حماية الطبيعة الفلسطينية. وفي لقاء مع السيد سيمون عوض، المدير الإداري لمؤسسة، أعطانا نبذة مختصرة عن المؤسسة فقال: تأسست عام ١٩٩٢ وبقيت تحمل هذا الإسم لغاية ٢٠٠١ فأصبحت باسم مركز التعليم البيئي، وهي تابعة للكنيسة الإنجيلية اللوثرية، وهي أول مؤسسة بيئية تعمل في هذا المجال. وكانت الفتاة المستهدفة للنشاطات المركز تتمثل في البداية بالأطفال. وهذه النشاطات عبارة عن برامج توعية بيئية متقدلة بين المدارس. وفي سنة ١٩٩٨ تم تثبيت البرنامج داخل مدرسة طليطا قومي في بيت جالا.

أكثر من ٧٠٠ طير مهاجر يمر من المنطقة

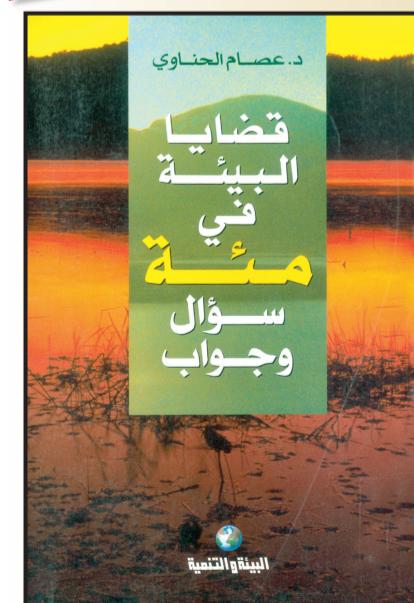
يقول عوض: قمنا بعمل دراسة للأرض المرشحة لإنشاء المركز عليها، وذلك من خلال تسجيل أصوات الطيور المارة بقراءات، عن طريق الرادار والستلايت والمراقبة بالعين المجردة، فتبين لنا أن هناك العديد من الطيور المهاجرة تمر من هنا، كما تبين من خلال الرادار، أن أكثر من ٧٠٠ نوع من الطيور تمر من المنطقة. وقد تبرعت الكنيسة الانجيلية اللوثرية بالأرض التي تبلغ مساحتها ٥ دونماً.

أول محطة مراقبة وتحجيم الطيور

وتتابع عوض: من ضمن براماجنا عمل أبحاث علمية تتعلق بالتنوع الحيوي والحياة البرية. **فنحن أول من قام بتأسيس محطة مراقبة وتحجيم الطيور في العالم العربي في مدينة بيت جالا.** وقمنا أيضاً ببناء متحف تاريخ طبيعي يوجد منه المزارعون. كما أن المؤسسات الداخلية والخارجية والوزارات الفلسطينية تستفيد من المعلومات الموجودة تحت تصنيف الاتحاد العالمي لصون الطيور.

ويواصل عوض قائلاً: إنشاناً غرفة صافية خارجية للتعليم، وحديقة نباتية، وبنينا بركاً مائية لجذب الطيور المهاجرة. كما أعدنا استخدام المياه العادمة للاستفادة منها

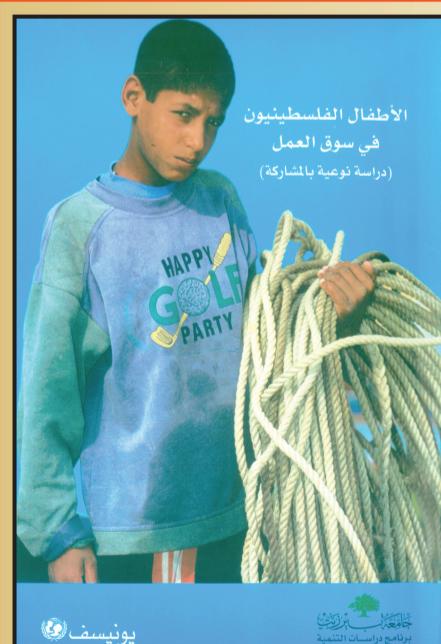
إصدارات بيئية - تنموية



- الحناوي، عصام. **قضايا البيئة في مسألة سؤال وجواب**. بيروت: المنشورات التقنية - مجلة "البيئة والتنمية", ٢٠٠٤.

يعد هذا الكتاب مرجعاً شاملًا لقضايا البيئة. وقد تم إعداده على شكل سؤال وجواب ليغطي ثمانية عشر عنواناً، من الهواء والمياه والبحر والتصرّف والتفايات والتنوع البيولوجي، إلى العمل البيئي على المستويين الاقليمي والدولي.

وقد حوى الكتاب الذي جاء في ٢٢٣ صفحة من القطع المتوسط، أدق المعلومات والبيانات الموثقة الحديثة، ما يساعد على تعميق وترسيخ الفكر البيئي، ويحفز على المشاركة الواسعة والفعالة، في تحسين وتطوير أحوالنا البيئية.



خلال عملية تشاركية ممنهجة. وقد تمأخذ وجهة نظر الأهل والمدرسين وأصحاب العمل بعين الاعتبار. وتم التركيز في هذه الدراسة على تلامس قضايا الأطفال وذويهم ضمن الحالات الأكثر صعوبة (Worst Forms of child labor) أو ما يطلق عليه أسوأ أشكال عمل الأطفال.

- سعيد، نادر وآخرون. **الأطفال الفلسطينيون في سوق العمل. رام الله: جامعة بيرزيت / برنامج دراسات التنمية ويونيسف**.

تعد هذه الدراسة محاولة للوقوف على ظاهرة تشغيل الأطفال الفلسطينيين من خلال منهجية البحث النوعي، قائمة على البحث السريع بالمشاركة. وتهدف الدراسة التي جاءت في ٨٠ صفحة من القطع الكبير إلى توفير المعلومات النوعية الالزمة لصناعة القرار والعاملين في هذا المجال من أجل تصميم استراتيجيات تساهُم في الحد من هذه الظاهرة، وخصوصاً بهدف التدخل من أجل رفع المعاناه عن أولئك الأطفال الذين يواجهون أسوأ أشكال العمالة.

وقد بيّنت الدراسة الكثير من القضايا الحيوية التي لم تبحث في السابق، خاصة المرتبطة بالعوامل والأسباب التي تقف وراء عماطلة الأطفال، وتتأثر بتشغيل الأطفال على الصحة الجسمية والنفسية لهم. وبحثت أيضاً في التحولات البنوية التي أدت لتفاقم ظاهرة تشغيل الأطفال، ودور المؤسسات الحكومية في التعامل مع هذه الظاهرة، ودور المدرسة والأسرة. كما بيّنت الدراسة ماهية وخصائص الأطفال الموجودين في سوق العمل، وما هي اللغة التي يستخدمونها والمفاهيم التي تقف خلف قناعاتهم. كما أن الأهمية الحالية للدراسة تكمن وبشكل أساسي في اعتمادها على تقييم الأطفال أنفسهم لوضعهم من

لّوحة / ندوة حول

برامج التعليم البيئي المتعلقة بالعلوم والهندسة وغيرها؟

محمد سليم اشتية: نحن نتحدث هنا عن موضوع التربية البيئية كمساق، بهدف تعزيز دور الجامعات الفلسطينية في حماية البيئة الفلسطينية. هدفنا هو مناقشة موضوع التربية البيئية، بحيث نحدد ما هو الموجود لدينا في الجامعات وكيف نطور ما هو قائم، وكيف يمكن أن تؤدي الجامعة دورها الصحيح في حماية البيئة الفلسطينية، من خلال وسيلة تأهيل الطالب وإكسابه المهارات.

حافظ شاهين: في الحقيقة أن موضوع التربية البيئية بحاجة إلى متخصصين في مجال التربية وإعداد المناهج. أعتقد أن التربية البيئية يفضل أن تكون كبرنامج وليس مساق.

زياد قنام: في جامعة القدس وجامعات أخرى يوجد العديد من البرامج التي تمس التربية البيئية. فيمكن الطلب من العاملين في هذا المجال أن يوجزووا المحتويات المساقات التي ناقشناها عمقاً، وبالتالي أن يقدموا لنا ما يمكننا أن نبني عليه. لذا، نحتاج إلى جلسة أخرى يشارك فيها كل الجامعات. ويجب لا ينتهي الحوار تحت عنوان هذه الندوة. ولتكن سلسلة من الاجتماعات.

الوعي التطبيقي بالمشاكل البيئية

جورج كرم: نحن نتوقع أن تتحقق مناهج التربية البيئية في الجامعات دوراً بيئياً - تنموياً وتعزيزاً يحفز على المبادرات والنشاطات البيئية التطوعية والعملية المبدعة الهدافة إلى إشراك الناس، مع الطلاب، فعلياً في خلق العلاقة التبادلية الإيجابية بينهم وبين ما يحيط بهم في البيئة. وعلى سبيل المثال، بالإمكان تشجيع الطلاب وتحفيزهم على استثمار طاقتهم الكامنة باتجاه تشكيل تجمعات طلابية تتحلى بالأخلاقيات البيئية في الأحياء التي يقطنون بها، بحيث يتولى أولئك الطلاب مسؤولية نظافة الحي وتخضيره والدفاع عنه من العابثين بيئياً الحي وجماله وثروته النباتية والحيوانية والمائية. وقد تعد مثل هذه التشكيلات البيئية النشرات وتقدير الدنوات لأهل الحي الذين تم دعوتهم أيضاً إلى المشاركة في زراعة قطع الأرضيات المحيطة بمنازلهم، فضلاً عن زراعة الأشجار والزهور في الواقع العام في الحي. وقد تبادر التجمعات الطلابية إلى تنظيم نشاطات بيئية وزراعية في بعض المناسبات البيئية والوطنية، مثل يوم البيئة العالمي ويوم النظافة العالمي ويوم البيئة العربية والمالي للتنوع البيئي ويوم الأرض، حيث تزرع في تلك المناسبات الأشجار في مدارس الحي والأماكن العامة فيه. وقد تنظم في نفس المناسبات نشاطات فنية وموسيقية وفنية. وقد تبادر الآخرون تحت شعارات مختلفة.

بودي أيضاً الحديث عن مسألة تتعلق بالعلاقة بين الطالب والمعلم. لقد شاركتنا في شهر أكتوبر الماضي في لقاء علمي بالأردن، بإشراف المجلس العربي لحماية الطبيعة. وشارك في اللقاء ٨ دول عربية، وكان تركيز اللقاء على التربية والتنمية المستدامة. وطلب من كل قطر أن يحدد أولوياته ومشكلاته، وذلك بهدف إعداد دليل بيئي تعليمي تربوي علمي مؤثر للمعلم، وقابل للتطبيق وذات مردود على المدى البعيد. وذلك للفترة العمرية ١٢ - ١٦ سنة. ويستخدم المعلم هذا الدليل لإيصال الرسالة البيئية للطالب، وسيتوفر الدليل مختلف دول المنطقة، علماً أن الأدلة لا تعد نسخة موحدة لكل الدول، إنما لكل قطر تخصه المناسبة لخصوصيته واحتياجاته، بشكل عام، يعد مسألة هامة جداً. لذا، يجب أن نضع خطوطاً عريضة لهذا الموضوع. وأعتقد الآن أن الصورة أصبحت واضحة. وهنا تأتي مسألة نقل المشاريع البيئية الصغيرة في جامعاتنا إلى المجتمع، كان يتبني المجتمع المحلي مسألة إدارة النفايات، وبالتالي العلاقة بين المجتمعات المحلية والجامعات.

ثلاثة أيام حول التربية البيئية في مجال النفايات الأساسية، وتمثلت الفتاة المستهدفة بخمسين معلماً في المدارس الحكومية. وهدفت الورشة إلى التأثير على سلوك هذه الفتاة، وتناولت كيفية مساعدة المعلم لطلابه في التعامل مع النفايات. هذا جهد يثري العملية التربوية، إلا أن نقاشنا هنا في الأساس على الجهد العام والوطني، يعني إلى أين يتوجه منهجنا، وأين نحن في هذا المنهاج من ناحية التربية البيئية. وأقولها بصراحة، إذاً ما مللت كل مؤسسة لو جدها، بغيرها لا تتحقق المهمة المعتمدة على القيم، ومن ثم عند تطبيق المشاريع البيئية فستكون ناجحة. وحيث أنتي شاركت في منهاج الصحة والبيئة للصف العاشر الذي يعالج التنوع الحيوي ووالبيئة مجتمعة بيئية، فقد لا يتعاون لحل المشكلة البيئية الناتجة عن النفايات الصلبة، بينما نفس الطالب الذي يخلق لديه التوجه البيئي من خلال التربية البيئية التي تكسبه المعلومات التي تبلور لديه التوجهات المعتمدة على القيم، ومن ثم عند تطبيقها.

رنا ماجد جاموس (مركز أبحاث التنوع الحيوي)
والبيئة: في حال أن الطالب الجامعي لا يمتلك رأياً أو عيّناً بيئياً، فقد لا يتعاون لحل المشكلة البيئية الناتجة عن النفايات الصلبة، بينما نفس الطالب الذي يخلق لديه التوجه البيئي من خلال التربية البيئية التي تكسبه المعلومات التي تبلور لديه التوجهات المعتمدة على القيم، ومن ثم عند تطبيق المشاريع البيئية فستكون ناجحة. وحيث أنتي شاركت في منهاج الصحة والبيئة للصف العاشر الذي يعالج التنوع الحيوي ووالبيئة مجتمعة بيئية، وفيما تبقى من وقتنا، ننفذ أبحاثنا الميدانية في هذا المجال الموجود في المدارس نجدها جيدة، إنما الأشخاص الذين يدرسون المنهاج لا علاقة لهم بال موضوع. إذن، في هذه الحال، لا فائدة من هذا المنهاج الذي يصبح مجرد تكميل مادة موجودة لدى المدرس الذي لا يلم بالمشروع البيئي. فكيف سيعمل ذلك المدرس على إيصال هذه المعلومات أو الاتجاهات أو القيم للطالب. إذن الخلل موجود أساساً في الجامعة. فلو تواجه لدينا منهاج أساسياً في التربية البيئية لكل طلاب الجامعة، الذين يملكون المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبيئة، وليس فقط علوم بيئية، فستتحقق عندهم التوجهات الإيجابية تم تطبيق عملية إدارة النفايات الطبية في كل مستشفى.

ولتحقيق الرؤية العامة المتمثلة بتحقيق تنمية مستدامة ووطن نظيف وسلوك حضاري عصري.
علي خليل حمد: أرغب في ممارسة النقد الذاتي، ابتداء من نفسي. لدى وضعنا للمناهج ذات الصلة بالبيئة والتربية السكانية، بروز الحاجة لعمل إبداعي يربط بين جانبي: المعلومات عن البيئة، ومعلومات عن تقنيات تدريس في القيم، إلا أن هناك حاجة لعمل إبداعي كبير في يربط بين الجانبين، الأمر الذي يحتاج إلى تضافر جهود العديد من الناس.
من ناحية أخرى، أعتقد أن المحاور المطروحة للبحث في هذه الندوة تحتاج إلى بضعة أيام حتى تعطى حقها في النقاش. ومن ضمن هذه المحاور "استعراض موجز لوضع برامج التربية البيئية في الجامعات المحلية". علماً أننا، وكما ذكر الدكتور محمد، لم نتعرف سوى على جانب ضئيل من هذا الموضوع. ويحتاج هذا المحور لوحده إلى يوم كامل. كما أن موضوعة "المحاور التي يفترض أن يركز عليها في التربية البيئية في الجامعات" تحتاج إلى يوم آخر. لذا اتفق مع أقران الدكتور زياد لعقد مؤتمر عام لدراسة هذه القضية، بحيث تتم في مثل هذا المؤتمر مناقشة موسعة لنفس هذه القضية بشكل أساسي.

حافظ شاهين: هل التوصية المطروحة سابقاً تتعلق بفكرة برنامج بكالوريوس في التربية البيئية في الجامعات لأغراض تخرج من سيدرس في المدارس؟ بالإضافة إلى برنامج أو مساق في التربية البيئية، كمطلوب اختياري أو إجباري في الجامعات الفلسطينية، يشارك في وضعه ثلاث مؤسسات: سلطة البيئة والتعليم العالي والجامعات الفلسطينية. أي هل يمكننا القول أن لجنة مشكلة من هذه الجهات الثلاث ستعمل على دراسة فكرة بكالوريوس تربية بيئية، أو على مستوى مساق؟ أم هل نتحدث في إطار أوسع، كما تحدث من سبقني، أي برنامج وطني بيئي وبرامج تربية بيئية في مناهج مختلفة، فضلاً عن تقييم البرامج الأخرى، وتحديد ماجستير العلوم والهندسة البيئية وغيرها.

عمر زمو: أتوقع أن مساق التربية البيئية لن يخرج من إطار العاملين في المراكز الجامعية ذات الصلة بالبيئة، بمعنى أن هذه المراكز هي التي ستتحكم المساق وتدرسه، وهي التي ستتولى مسؤولية كل هذه العملية. إذن، نحن لستا بعيدين جداً عن هذا الموضوع.

مساق التربية البيئية لجميع الطلاب

محمد سليم اشتية: لماذا نتوقع أن يحقق منهج التربية البيئية في الجامعة؟ منهاج أو مساق التربية البيئية يفترض أن يدرسه كل طالب الجامعة، بمعنى أن يدرس الطالب ساعتين إلى ثلاث ساعات، كمساق جامعي اختياري يكسب الطالب الوعي بالبيئة والمشاكل المرتبطة بها، كما تكسبه حساسية خاصة، نحو البيئة. وبالإضافة، اكتساب الطالب المعلومات الأساسية حول البيئة، وليس بالضرورة أن تكون هذه المعلومات محلية، بمعنى أن المعلومات الأساسية حول البيئة والمشاكل المرتبطة بها ومسؤولية الإنسان نحوها ودوره فيها وليس معلومات محلية، علماً أن المعلومات المحلية يمكن أن تكون ضمن إطار العاملين في المراكز الجامعية ذات الصلة بالبيئة، بمعنى أن هذه المراكز هي التي ستتحكم المساق وتدرسه، وهي التي ستتولى مسؤولية كل هذه العملية. إذن، نحن لستا بعيدين جداً عن هذا الموضوع.

مساق التربية البيئية لجميع الطلاب

بودي أيضاً الحديث عن مسألة تتعلق بالعلاقة بين الطالب والمعلم. لقد شاركتنا في شهر أكتوبر الماضي في لقاء علمي بالأردن، بإشراف المجلس العربي لحماية الطبيعة. وشارك في اللقاء ٨ دول عربية، وكان تركيز اللقاء على التربية والتنمية المستدامة. وطلب من كل قطر أن يحدد أولوياته ومشكلاته، وذلك بهدف إعداد دليل بيئي تعليمي تربوي علمي مؤثر للمعلم، وقابل للتطبيق وذات مردود على المدى البعيد. وذلك للفترة العمرية ١٢ - ١٦ سنة. ويستخدم المعلم هذا الدليل لإيصال الرسالة البيئية للطالب، وسيتوفر الدليل مختلف دول المنطقة، علماً أن الأدلة لا تعد نسخة موحدة لكل الدول، إنما لكل قطر تخصه المناسبة لخصوصيته واحتياجاته، بشكل عام، يعد مسألة هامة جداً. لذا، يجب أن نضع خطوطاً عريضة لهذا الموضوع. وأعتقد الآن أن الصورة أصبحت واضحة. وهنا تأتي مسألة نقل المشاريع البيئية الصغيرة في جامعاتنا إلى المجتمع، كان يتبني المجتمع المحلي مسألة إدارة النفايات، وبالتالي العلاقة بين المجتمعات المحلية والجامعات.

ثلاثة أيام حول التربية البيئية في مجال النفايات الأساسية، وتمثلت الفتاة المستهدفة بخمسين معلماً في المدارس الحكومية. وهدفت الورشة إلى التأثير على سلوك هذه الفتاة، وتناولت كيفية مساعدة المعلم لطلابه في التعامل مع النفايات. هذا جهد يثري العملية التربوية، إلا أن نقاشنا هنا في الأساس على الجهد العام والوطني، يعني إلى أين يتوجه منهجنا، وأين نحن في هذا المنهاج من ناحية التربية البيئية. وأقولها بصراحة، إذاً ما مللت كل مؤسسة لو جدها، بغيرها لا تتحقق المهمة المعتمدة على القيم، ومن ثم عند تطبيق المشاريع البيئية فستكون ناجحة. وحيث أنتي شاركت في منهاج الصحة والبيئة للصف العاشر الذي يعالج التنوع الحيوي ووالبيئة مجتمعة بيئية، وفيما تبقى من وقتنا، ننفذ أبحاثنا الميدانية في هذا المجال الموجود في المدارس نجدها جيدة، إنما الأشخاص الذين يدرسون المنهاج لا علاقة لهم بال موضوع. إذن، في هذه الحال، لا فائدة من هذا المنهاج الذي يصبح مجرد تكميل مادة موجودة لدى المدرس الذي لا يلم بالمشروع البيئي. فكيف سيعمل ذلك المدرس على إيصال هذه المعلومات أو الاتجاهات أو القيم للطالب. إذن الخلل موجود أساساً في الجامعة. فلو تواجه لدينا منهاج أساسياً في التربية البيئية لكل طلاب الجامعة، الذين يملكون المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبيئة، وليس فقط علوم بيئية، فستتحقق عندهم التوجهات الإيجابية تم تطبيق عملية إدارة النفايات الطبية في كل مستشفى.